مفاهيم أولية :

للبدء في فهم العدالة الاجتماعية فإنه لا يكفي معرفة نصيب الفرد من الدخل. عدد الفقراء في بلد معين ومتوسط نوعية الحياة تعتمد أيضاً على توزيع الدخل، ومعرفة الي أي مدى يكون عادلا أم لا.

في تونس و الجزائر، على سبيل المثال، مستويات الناتج المحلي للفرد متقاربة في سنة 2000، إلا أن عدم العدالة في توزيع الدخل أعلى في تونس. يمكن تفسير ذلك باستخدام حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في البلدين (حسب أنصبة العُشيرات). في الجزائر أغني عشر يتلقى حوالي 9 أضعاف دخل أفقر عشر ، بينما يتلقى في تونس أكثر من 13 مرة.

حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في تونس و الجزائر لسنة 2000
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	تونس	الجزائر
الأفقر	2.4	3.2
الثاني	3.6	4.6
الثالث	4.6	5.3
الرابع	5.7	6.4
الخامس	6.8	7.5
السادس	8.0	8.4
السابع	9.7	10.0
الثامن	12.0	11.6
التاسع	15.8	14.5
الأغني	31.4	28.5

هل لعدم العدالة في توزيع الدخل أثر سلبي أم إيجابي على التنمية؟

- المساواة في توزيع الدخل قد يكون لها أثر سلبي على فعالية الاقتصاد، ولنأخذ على سبيل المثال البلدان الاشتراكية، حيث أدى الحفاظ على مستوى مرتفع من المساواة إلى عدم الانضباط والمبادرة في أوساط القوى العاملة، ومحدودية الاختيار وانخفاض جودة السلع والخدمات، والبطء في التقدم التقني وفي نهاية المطاف زيادة الفقر الراجع إلى ضعف النمو الاقتصادي.

- الإفراط في عدم المساواة له أثر سلبي على نوعية حياة الأفراد، انتشار الفقر يعيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم ويسهم في الجريمة. عدم العدالة تشكل خطرا على الاستقرار السياسي لأن عدد أكبر من الناس غير راضين عن وضعهم الاقتصادي. عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن يقوض نمو الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

تقلبات الأسعار (بعد تدخل حكومي أو لتغير معطيات السوق)، يؤدي إلى إغراق الناس في فقر مدقع.

لهذه الأسباب، من بين أمور أخرى، يُوصى بالحد من عدم العدالة الاجتماعية كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية.

- فيما يتعلق بجانب الإنتاج ، وباعتبار أن عناصر الإنتاج التي يتم استخدامها تشتمل على العمل ، بمختلف أنواعه ومختلف المهارات التي يمتلكها العمال ، وعلى الموارد الطبيعية ، وأهمها مورد الأرض وما بداخلها من خصوبة تربة وربما كنوز طبيعية ، ورأس المال ، بما في ذلك المعدات والأدوات ، والمقدرة على التنظيم بواسطة المبادرين والمنظمين ، باعتبار هذه العوامل يمكن النظر إلى التوزيع الوظيفي للدخل الذي يتم انتاجه بالنظر إلى أنصبة عوامل الإنتاج .

- تحت التوزيع الوظيفي للدخل عادة ما يتم النظر إلى سلوك الأنصبة التالية في إجمالي الدخل :

- نصيب عنصر العمل وهو الذي يتمثل في الأجور على مستوى الاقتصاد .
- نصيب عنصر رأس المال وهو الذي يتمثل في الفائدة التي تدفع لقاء استغلال رصيد رأس المال في العملية الإنتاجية .

- نصيب عنصر الموارد الطبيعية ، بالأخص الأرض ، وهو الذي يتمثل في الريع الذي يدفع لقاء استغلال الأرض في العملية الإنتاجية .

- نصيب عنصر التنظيم والمبادرة وهو الذي يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها من العملية الإنتاجية .

- تحت التوزيع الوظيفي للدخل ، إذا تعرفنا على أنصبة ثلاثة من العناصر عادة ما يمكننا التعرف على نصيب العنصر الرابع . وعادة ما ينصب الاهتمام تحت هذا النوع من التوزيع على الاتجاهات الزمنية طويلة المدى خصوصاً في حالة الاستقرار الاقتصادي طويل المدى . فعلى سبيل المثال ، يعتقد بأن الاقتصاديات المتطورة التي تشاهد حديثا يمكن نمذجتها على المستوى التجميعي على شكل دالة كوب –دوجلاس معرفة على عنصر العمل وعنصر رأس المال على النحو التالي :

$$(1)\ Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$$

حيث **Y** هي الناتج المحلي الإجمالي

A هي رمز لتقنيات الإنتاج المستخدمة

K هي رمز لرصيد رأس المال

L هي رمز لعنصر العمل .

α هي نصيب راس المال في الناتج المحلي الإجمالي وهي ثابتة ، بمعنى الاستقرار طويل المدى لهذا النصيب . على هذا الأساس ترمز $(1-\alpha)$ إلى نصيب عنصر العمل .و من ثم فإن α هي مؤشر للتوزيع الوظيفي في مثل هذه الاقتصاديات .

- كما هو معروف فإن مختلف عناصر الإنتاج تكون مملوكة للأفراد في القطاع الخاص وأن كل فرد يمكن أن يتوفر على ملكية كميات مختلفة من كل عنصر من هذه العناصر الأمر الذي يعني أن يتحصل على دخل من كل عنصر يمتلك منه كميات . بالانتقال من مستوى توزيع الدخل في الاقتصاد إلى مستوى الأفراد أو الأسر يتم الانتقال من توزيع الدخل الوظيفي إلى توزيع الدخل على مستوى الأفراد .

- يكتسب توزيع الدخل على مستوى الأفراد أهمية خاصة في الدراسات التي تهتم بقياس الفقر والتي تتطلب بالإضافة إلى تحديد خط الفقر معلومات حول توزيع الدخل على مستوى الأفراد حتى يتسنى تحديد من هم الفقراء ومن بعد تجميع المعلومات حولهم في مؤشر للفقر .

وجد التعريف العريض للتنمية قبولا دوليا عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشتمل على:

القضاء على الفقر المدقع والجوع.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تخفيض معدل وفيات الأطفال.

تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

كفالة الاستدامة البيئية.

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة.

يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قناتين هما:

قناة النمو الاقتصادي بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد: حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

قناة توزيع الدخل بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع: حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

أطروحة كوزنتز: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع

- طوّر كوزنتز (1955) أطروحة تقول بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية. بمعنى آخر، هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية) ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل.

- تم تطوير هذه الأطروحة في إطار نموذج اقتصاد ثنائي يتكون من قطاعين: قطاع ريفي كبير الحجم، يتصف بإنتاجية متدنية ودرجة متدنية من عدم عدالة في توزيع الدخل، وقطاع حضري صغير الحجم، يتصف بإنتاجية مرتفعة ودرجة عدم عدالة في توزيع الدخل مرتفعة.

- في إطار هذا الاقتصاد، تتمثل عملية التنمية في انتقال عوامل الإنتاج من القطاع الريفي للقطاع الحضري، بحيث يتمتع الأفراد الذين يهاجرون للقطاع الحضري بزيادة في متوسط دخولهم، ومن ثم يترتب على هذا الهجرة زيادة في درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولية للتنمية.

- مع تعمق عملية التنمية ينكمش حجم القطاع الريفي، ويتمتع الذين يهاجرون للقطاع الحضري بمتوسط دخل أعلى، ويتحرك العمال الذين يهاجروا في المراحل الأولى بالحراك المهني داخل القطاع الحضري، كما يبدأ معدل الأجور الريفية في الارتفاع.

- كل هذه العمليات التنموية تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد في المراحل المتقدمة للتنمية.

- تم إختبار أطروحة كوزنتز، خلال السبعينات من القرن العشرين، بعد أن توفرت المعلومات المطلوبة، وذلك عن طريق تقدير نماذج للإقتصاد القياسي يكون المتغير المعتمد فيها درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يكون المتغير المستقل فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد على شكل دالة غير خطية.

- وعلى الرغم من أن معظم الدراسات التطبيقية قد استخدمت معامل جيني كمتغير معتمد، إلا أن الكثير منها قد استخدم أنصبة الشرائح السكانية في الدخل كمتغيرات معتمدة، وكذلك نسبة نصيب أغنى 20٪ من السكان لنصيب أفقر 20٪ منهم.

- دع INQ ترمز إلى مؤشر درجة عدم عدالة التوزيع و μ ترمز لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد، يأخذ الشكل الغالب لمعادلة تقدير العلاقة بين المستوى التنموي وعدم عدالة التوزيع :

$$INQ_i = \alpha + \beta \ln \mu_i + \gamma (\ln \mu_i)^2$$

وهو الشكل التربيعي للعلاقة غير الخطية بين التنمية وعدالة التوزيع.

- قام أناند وكانبور (a,b-1993) بإستكشاف شكل العلاقات الملائمة لكل مؤشر من مؤشرات عدم عدالة التوزيع وأقترح أن الشكل المناسب عندما يكون مؤشر عدم عدالة التوزيع هو معامل جيني هو:

$$Gini = \alpha + \beta\mu + \gamma\frac{1}{\mu}$$

ويلاحظ أن أهلاوليا (1976)، وقد كان رائداً في هذا المجال، قد استخدم العلاقة التربيعية.

- تم تقدير هذا النموذج بالاستناد إلى البيانات المقطعية، حيث استخدمت الأقطار كوحدات للمشاهدة، وذلك على الرغم من اقتناع الباحثين بأن البيانات الملائمة للاختبار كان لابد أن تكون في شكل سلاسل زمنية لكل قطر. وبالطبع فقد حال عدم توفر البيانات دون تطبيق النهج المفضل.

- أعيد الإهتمام بأطروحة كوزنتز (خلال تسعينات القرن العشرين) من وجهة نظر صياغة السياسات التنموية في الدول النامية، وتعرضت الأطروحة للنقد شأنها في ذلك شأن العديد من أطروحات إقتصاديات التنمية.

- فقد تصدى برونو ورافاليون وإسكوير (1998) للإطروحة في إطار إهتمامهم بالإجابة على السؤال في ما إذا كانت السياسات الإقتصادية المحفزة للنمو الإقتصادي طويل المدى تضر بالفقراء، وبالأخص في ما إذا كانت السياسات الإقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة للعون على الدول النامية تضر بالفقراء.

- وبعد استعراضهم للشواهد المتوفرة من 44 قطراً، توفرت لها بيانات توزيع الدخول والإنفاق من 63 مسحا ميدانيا للفترة 1960-1990، تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا توجد شواهد تؤيد أطروحة كوزنتز.

- وعلى الرغم من سعي برونو ورافاليون وإسكوير (1998) لإثبات عدم وجود هذه الشواهد المؤيدة لأطروحة كوزنتز، إلا أن العديد من المساهمات النظرية قد أوضحت إحتمال وجود مثل هذه العلاقة بين التنمية وعدالة التوزيع من مختلف أنواع الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه استكشاف أعمق للعوامل الهيكلية التي يمكن أن تفسر العلاقة.

- بغض النظر عن المساهمات النظرية المعمقة التي أوضحت احتمالات وجود منحنى كوزنتز خلال عملية التنمية، وعلى الرغم من النتائج التطبيقية التي أوردها برونو ورافاليون وإسكوير (1998) تذخر الأدبيات التطبيقية بنتائج تؤيد وجود العلاقة غير الخطية بين عملية التنمية، كما يلخصها متوسط دخل الفرد، ودرجة عدم عدالة توزيع الدخول.

- ويلاحظ في هذا الصدد، أن الدراسات التطبيقية قد اختلفت في ما بينها فيما يتعلق بقواعد المعلومات المستخدمة، ومؤشر عدم عدالة التوزيع، ومصدر متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعريفه، وشكل العلاقة السببية .

- ويلخص الجدول التالي أهم المساهمات التطبيقية الحديثة في هذا المجال .

التنمية وعدالة التوزيع: عينة من الدراسات التي أيدت وجود منحنى كوزنتز

المؤلف (تاريخ النشر)	شكل العلاقة	المتغير المعتمد	مصدر معلومات عدالة التوزيع	العينة
جيها (1996)	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	56 قطر / 123 مشاهدة
فيشلو (1996)	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	61 قطر
ساريل (1997)	مقلوب	معامل جيني / مؤشر تايل	دينجز و اسكوير	45 قطر / 425 مشاهدة
بولير (2001)	تربيعية	معامل جيني	البنك الدولي	75 قطر
هايامي (1997)	تربيعية	معامل جيني	البنك الدولي	19 قطر
بارو (2000)	تربيعية	معامل جيني	دينجز و اسكوير	49 – 76 قطر
علي والبدوي (2000)	تربيعية	معامل جيني	شن ودات ورافاليون	49 قطر
دي قريقوريو ولي (2002)	تربيعية	معامل جيني	دينجز و اسكوير	65 قطر
بارو (2008)	تربيعية	معامل جيني /أنصبة الدخل	البنك الدولي	54 قطر لسنة 1960 77 قطر لسنة 1970 90 قطر لسنة 1980 120 قطر لسنة 1990 و92 قطر لسنة 2000

- من بين هذه الدراسات يمكن استعراض أهم النتائج التي توصل إليها بارو (2000) . استخدمت الدراسة معلومات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار للعام 1985، كما استخدمت معلومات عن معامل جيني للأعوام 1960 (بمشاهدات عن 49 قطرا) و 1970 (بمشاهدات عن 61 قطراً) و 1980 (بمشاهدات عن 68 قطرا) و 1990 (بمشاهدات عن 76 قطرا) . هذا وقد تم التقدير بطريقة انحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهريا .

- بعد تقدير النموذج الصافي لإطروحة كوزنتز، فقد أضيف عدد من المتغيرات المفسرة، اشتملت على ما يلي:

  - متغير دمية لمعلومات توزيع الدخل: يأخذ قيمة واحد إذا كانت المعلومات مستندة على الدخل بعد الضرائب أو على الإنفاق الاستهلاكى، ويأخذ قيمة صفر غير ذلك.
  - متغير دمية لوحدة مشاهدة معلومات توزيع الدخل: يأخذ قيمة واحد إذا كانت المعلومات تخص الأفراد، وصفر إذا كانت تخص الأسر.

- التعليم: متوسط سنوات الدراسة للسكان 15+ سنة فما فوق لكل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة ولكل سنوات مشاهدة معامل جيني.

- متغير دمية لأفريقيا جنوب الصحراء: يأخذ قيمة واحد إذا كان القطر يتبع لهذا الإقليم، وصفر غير ذلك.

- متغير دمية لأمريكا اللاتينية: يأخذ قيمة واحد إذا كان القطر يتبع لهذا الإقليم، وصفر غير ذلك.

منحنى كوزنتز: نتائج بارو (المتغير المعتمد: معامل جيني)

المتغيرات المفسرة	[1]	[2]
لوغاريثم دخل الفرد الحقيقي	0.407 (0.090)	0.407 (0.081)
تربيع لوغاريثم دخل الفرد الحقيقي	0.0275– (0.0056)	0.0251– (0.0051)
دمية صافي الدخل أو الإنفاق	–	0.0493– (0.0094)
دمية وحدة مشاهدة التوزيع (الفرد)	–	0.0134– (0.0086)
التعليم الإبتدائي	–	0.0147– (0.0047)
التعليم الثانوي	–	0.081– (0.0070)
التعليم العالي	–	0.081 (0.341)
دمية أفريقيا	–	0.113 (0.015)
دمية أمريكا اللاتينية	–	0.094 (0.012)
عدد المشاهدات (لسنوات التقدير على التوالي)	(49، 61، 68، 76)	(40، 59، 61، 70)
معامل التحديد (لسنوات التقدير على التوالي)	(0.12، 0.15، 0.18، 0.22)	(0.52، 0.59، 0.67، 0.67)

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تعطي الخطأ المعياري.

- يلاحظ أن العمود رقم (2) في الجدول أعلاه يؤيد وجود منحنى كوزنتز، وذلك بدلالة العلاقة الموجبة لمعامل تقدير لوغاريثم الدخل الحقيقي للفرد والعلامة السالبة لمعامل تقدير تربيع الدخل الحقيقي للفرد.

- كذلك توضح النتائج أن معاملات التقدير تختلف معنوياً عن الصفر.

- هذا ويلاحظ أن معامل التحديد، الذي يتراوح بين أدنى قيمة له 0.12 لعام 1960 وأعلى قيمة له 0.22 لعام 1995، يتصف بالتدني، مما يعنى أن المستوى التنموي للقطر، كما يعكسه دخل الفرد الحقيقي، لا يفسر إلا القليل من التباين في درجة عدم عدالة التوزيع بين الأقطار.

- بعد الأخذ بعين الإعتبار مختلف المتغيرات المفسرة الأخرى، يؤيد النموذج الثاني وجود منحنى كوزنتز، مع إرتفاع قيمة معامل التحديد لتزيد من قوة النموذج التفسيرية.

- وبغض النظر عن علاقة المتغيرات المفسرة الإضافية بدرجة عدم عدالة التوزيع، فإنه يهمنا ملاحظة أن معامل جيني يزداد، نتيجة للزيادة في دخل الفرد الحقيقي، حتى يصل أعلى قيمة له عندما يصل دخل الفرد الحقيقي 3320 دولار بالمكافئ الشرائي لعام 1985، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\partial G}{\partial \mu} = \frac{0.407}{\mu} - \frac{0.0502 \ln \mu}{\mu} = 0$$

- مما يعني أنه يمكن الحصول على المستوى التنموي الذي تصل فيه درجة عدم عدالة التوزيع لقيمتها القصوى، من الآتي:

$$\ln \mu = \frac{0.407}{0.0502} = 8.1076$$

- وتعني هذه النتيجة أن كل الأقطار التي يقل دخل الفرد الحقيقي فيها عن 3,320 دولار يتوقع أن تشهد ازديادا في درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يتوقع أن تشهد الأقطار التي يفوق فيها دخل الفرد هذه القيمة انخفاضا في درجة عدم عدالة التوزيع ، مع ازدياد متوسط دخل الفرد .

- ومن جانب آخر، فإنه يمكننا أيضاً إستخدام نتائج النموذج الثاني في الجدول رقم (4)، للحصول على مرونة جيني مع دخل الفرد الحقيقي، وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\partial \ln G}{\partial \ln \mu} = (0.407 - 0.0502 \ln \mu)G$$

- تلعب هذه المرونة دوراً مهماً في تقدير معدل انخفاض الفقر مع الزمن. وبالطبع فإنه يمكن حساب قيمة هذه المرونة لكل قطر تتوفر له معلومات دخل الفرد ومعامل جيني.

- تؤكد دراسة بارو (2008) نتائج الدراسة السابقة اعتماداً على أحدث مشاهدات متاحة لـ 92 قطر وتخلص إلى الاستنتاجات التالية:
  - تتزايد اللامساواة في المراحل الأولى للتنمية ثم تنخفض مع ازدياد نصيب الفرد من الدخل.
  - منحنى كوزنتز مستقر من 1960 إلى 2000، مع ذلك لا يسمح بتفسير جزء كبير من الفروقات بين مستويات عدم العدالة بين الأقطار أو على مر الزمن.

- تأثير العولمة (التجارية هنا) إيجابي على عدم المساواة لأن العولمة التجارية تحفز النمو الاقتصادي أو بصفة غير مباشرة عن طريق ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- لعدم المساواة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مع كونه ضعيف بالنسبة للبلدان الغنية (أو كاد أن يكون إيجابي).

- البلدان الفقيرة تنمو أسرع في ظل انفتاح تجاري، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، مع تحسن مستوى سيادة القانون وانخفاض معدل الخصوبة.

اتجاهات توزيع الدخل في الدول العربية

شواهد من العالم :

- هل ازدادت درجة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم ؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخدام معلومات مسحية من مسوحات الدخل والإنفاق لعامي 1988 و 1993 مقسمة علي خمسة أقاليم. تم إضافة أحدث معلومات متاحة لعينة ضمت 140 قطر مع إضافة أمريكا الشمالية والدول العربية.
- يوضح الجدول التالي توزيع الدول على الأقاليم .

جدول رقم (1): توزيع الدول على الأقاليم

الإقليم	عدد الدول سنة 1988	عدد الدول سنة 1993	عدد الدول سنة 2007
أفريقيا	14	29	43
آسيا	18	25	24
أوروبا الشرقية	27	23	21
أوروبا الغربية	23	23	14
أمريكا الجنوبية	19	19	24
أمريكا الشمالية	2	2	2
البلدان العربية	12	12	12
العالم	101	119	140

- لكل إقليم تم تقدير متوسط دخل العشيرات السكانية بالمكافئ الشرائي للدولار في كل قطر وتم ترتيب العشيرات لكل الأقطار داخل الإقليم حسب مستوى الدخل من الأدنى إلى الأغنى ، وكذلك الحال بالنسبة للعالم. وعلى هذا الأساس تم تقدير منحنيات لورنز لكل إقليم على حدة وللعالم.

- حسب هذه التقديرات يوضح الجدول التالي متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل إقليم .

جدول رقم (2): متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب أقاليم العالم (دولار بالمكافئ الشرائي)

الإقليم	1988	1993	2007
أفريقيا	1320	1757	1349
آسيا	1970	2972	3550
أوروبا الشرقية	6355	4522	19774
أوروبا الغربية	14713	19952	34635
أمريكا الجنوبية	4829	5923	6681
أمريكا الشمالية	19461	23011	40070
البلدان العربية	4471	5074	9128
العالم	4442	5642	8257

- يتضح من الجدول أنه فِيما عدا إقليم أوروبا الشرقية لسنة 1993 فقد سجلت كل الأقاليم نمواً في دخل الفرد. كذلك يمكن ملاحظة أن الهامش بين أغنى أقاليمٍ العالم (أمريكا الشمالية) وأفقر الأقاليم (أفريقيا) قد ارتفع من 14 ضعفاً إلى 30 ضعفاً .

- من ثم شهد توزيع الدخل على مستوى العالم اتجاها ملحوظا نحو ازدياد درجة عدم عدالة التوزيع كما يقيسها معامل جيني . يوضح الجدول التالي تطورات توزيع الدخل.

جدول رقم (3): معاملات جيني لأقاليم العالم (نسب مئوية)

الإقليم	1988	1993	2007 (أو أحدث سنة متاحة)
أفريقيا	42.7	47.2	45
آسيا	34	35	38
أوروبا الشرقية	25.6	46.4	33
أوروبا الغربية	37.1	36.6	31
أمريكا الجنوبية	57.1	55.6	51
أمريكا الشمالية	-	-	37
البلدان العربية	36 (متوسط لسبع دول فقط)	-	40
العالم	39	40	42

- يلاحظ على هذه النتائج ما يلي :

- في عام 1988 كان إقليم أمريكا اللاتينية أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 57 في المائة) جاء بعده إقليم أفريقيا (43%) .

- في عام 1988 كان إقليم أوروبا الشرقية أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 26%) جاء بعده إقليم آسيا (34%)

- في عام 1993 ظل إقليم أمريكا الجنوبية أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 56%) بينما أصبح إقليم آسيا أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني حوالي 35%) .

- فيما بين العامين 1993 و 2007 تحسنت درجة عدم العدالة في أوروبا الشرقية والغربية أفريقيا وأمريكا الجنوبية في حين ارتفعت في آسيا. بينما شهد متوسط الدول العربية ارتفاعاً من 36 إلى 40. يجدر الذكر أن هذا الرقم ينخفض إلى 38 إذا ما تجاهلنا جزرالقمر التي تشكو من حالة عدم مساواة مرتفعة جداً (46.4).

- على مستوى العالم تفاقمت حالة توزيع الدخل كما يعبر عن ذلك ارتفاع معامل جيني من 39 عام 1998 إلى 40 عام 1993 إلى 42 عام 2007 .

اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية

حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية

- تستند النتائج المقررة في هذا القسم على المعلوماتٍ المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عددٍ من المصادر الدولية وخصوصا تلك التي يرصدها البنك الدولي في تقاريره حول حالة الفقر. هذا وقد أدرجت معظم هذه المعلومات في قاعدة المعلومات ذات النوعية الراقية.

- عُرفت المعلومات ذات النوعية الراقية بأنها تلك المعلومات التي تستوفي الشروط التالية :
  - أن تكون المعلومات حول توزيع الإنفاق مُستندةً إلى مشاهدات واقعية حول الأفراد من واقع مسوحات ميزانية الأسر.
  - أن تكون المعلومات حول التوزيع شاملة في تغطيتها لجميع السكان وممثلةً لهم.
  - أن يكون الدخل شاملاً لاستهلاك ما تنتجه وتستهلكه الأُسر.

يلخص الجدول رقم (4) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعام 1990 لعينة من الدول العربية توفرت لها معلومات ذات نوعية راقية في المصادر الدولية هي الأردن (1992)، وتونس (1990)، والجزائر (1988)، ومصر (1991)، والمغرب (1990)، وموريتانيا (1988). هذا وقد أضفنا الكويت (1987) للعينة وذلك لاستيفاء معلوماتها لشروط النوعية الراقية للمعلومات. هذا وقد مثلت هذه العينة 53% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 1990. ويلاحظ أننا رصدنا معلومات الجدول على أساس قراءة منحنى لورنز بالعُشيرات السكانية وأنصبتها من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي .

جدول رقم (4): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 1990
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
الأفقر	2.5	2.3	2.8	2.9	3.8	2.8	0.4
الثاني	3.5	3.6	4.1	4.0	4.9	3.8	3.1
الثالث	4.4	4.7	5.0	5.0	5.8	4.7	4.7
الرابع	5.3	5.8	5.9	6.0	6.7	5.8	6.0
الخامس	6.4	7.0	6.9	7.1	7.6	6.9	7.4
السادس	7.6	8.3	8.0	8.4	8.7	8.1	8.8
السابع	9.1	10.0	9.4	9.9	9.9	9.7	10.5
الثامن	11.3	12.2	11.3	12.1	11.5	12.0	12.7
التاسع	15.0	15.6	14.4	15.7	14.3	15.8	16.1
الأغني	35.0	30.5	32.1	29.0	26.8	30.4	30.2
معامل جيني (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
مؤشر تايل - 1 (%)	29.34	25.97	23.71	21.96	15.65	24.05	42.97
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3506	3181	3525	9477	2180	2491	1284
الوزن السكاني (%)	3.0	6.9	21.4	1.8	44.4	20.7	1.7

- و يلخص الجدول (5) حالة توزيع الإنفاق في عينة أكبر من الدول العربية لعام 2000 ضمت الدول العربية المرصودة في الجدول رقم (3) بالإضافة على كل من سلطنة عُمان واليمن. هذا وتمثل هذه الدول حوالي 58.6% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 2000 .ولعلنا لسنا في حاجة إلى تأكيد التفاوت فيما بين الدول العربية الذي تم التعليق عليه لحالة التوزيع عام 1990، وكذلك الحال بالنسبة للتفاوت داخل كل دولة على حدة. إلا أن ما هو جدير بالملاحظة تحسُّن حالة التوزيع في موريتانيا بطريقة ملحوظة بحيث أصبح متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى من السكان يساوي حوالي 11.5 ضعفاً من متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر!!

جدول رقم (5): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 2000
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	عُمان	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأفقر	2.8	2.4	3.2	2.1	2.4	3.2	2.6	2.4	3.0
الثاني	4.1	3.6	4.6	3.0	3.5	4.4	3.9	3.8	4.4
الثالث	5.1	4.6	5.3	4.0	4.7	5.2	4.8	4.9	5.5
الرابع	6.0	5.7	6.4	5.2	5.8	6.0	5.8	5.9	6.5
الخامس	7.1	6.8	7.5	6.5	7.1	6.9	6.8	7.1	7.6
السادس	8.3	8.0	8.4	8.2	8.5	8.0	8.0	8.4	8.7
السابع	9.7	9.7	10.0	10.3	10.2	9.3	9.5	9.9	10.2
الثامن	11.7	12.0	11.6	13.2	12.5	11.2	11.8	12.0	12.1
التاسع	14.9	15.8	14.5	18.0	16.4	14.7	15.6	15.4	15.3
الأغني	30.3	31.4	28.5	29.6	28.9	31.1	31.2	30.3	26.7
معامل جيني (%)	37.6	40.8	35.1	42.3	39.1	37.7	39.7	39.1	34.4
مؤشر تايل - 1 (%)	22.38	26.40	19.06	30.26	24.90	21.58	24.79	24.50	18.66
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3920	4407	2636	6887	10670	2877	2665	1306	577
الوزن السكاني (%)	3.0	5.8	19.7	1.5	1.3	38.5	17.5	1.6	11.1

تطور عدم المساواة مع الزمن :

للتعرف على التطورات التي حدثت على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الزمن يمكن استخدام نتائج الجدولين (4) و (5) وذلك لعينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات للسنتين تحت الدراسة. ويلخص الجدول التالي المعلومات الملائمة حيث قمنا بحساب معدل التغير السنوي لمؤشري عدم العدالة في التوزيع.

جدول رقم (6): تغير عدم المساواة مع الزمن في عينة من الدول العربية

مؤشر عدم عدالة التوزيع	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
معامل جيني 2000 (%)	37.6	40.8	35.1	39.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغير السنوي (%)	-0.79	0.15	-1.07	0.42	1.65	0.15	-0.83
مؤشر تايل - 1 1990 (%)	29.3	26.0	23.7	22.0	15.7	24.1	43.0
مؤشر تايل - 1 2000 (%)	22.4	26.0	19.1	24.9	21.6	24.8	24.5
معدل التغير السنوي (%)	-2.67	0.15	-2.16	1.26	3.27	0.29	-5.46

- يتضح من الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني، قد سجلت تحسُّنا، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، في كل من الأردن (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة)؛ والجزائر (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 1.1 في المائة)؛ وموريتانيا (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة). هذا ويُعد انخفاض معامل جيني في الجزائر بمعدل يفوق واحد في المائة سنويا انخفاضا يُعتد به.

- كذلك الحال يوضح الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد تدهورت، بمعنى ارتفاع درجة عدم المساواة، في كل من تونس (بمعدل ارتفاع سنوي بلغ حوالي 0.2 في المائة)؛ والكويت (بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.4 في المائة)؛ ومصر (بمعدل سنوي بلغ حوالي 1.7 في المائة). هذا ويعد ارتفاع معامل جيني في مصر بمعدل يفوق واحد في المائة سنويا ارتفاعا يُعتد به.

باستخدام معايير حجم السكان والدخل النسبي، وباتباع الطريقة التي استخدمها ميلانوفيك (2000) للحصول على توزيع الدخل على مستوى العالم، يمكن استخدام المعلومات المتوفرة في الجدولين (4) و (5) للحصول على توزيع للإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية للعامين تحت الدراسة بعد الحصول على متوسط الإنفاق لكل عُشير في كل دولة تتوفر لها المعلومات وترتيب متوسط الإنفاق من الأفقر إلى الأغنى على مستوى الدول العربية كمجموعة. هذا وقد تم تقدير أنصبة العُشيرات على أساس دالة لورنز التربيعية. يلخص الجدول رقم (7) النتائج التي توصلنا إليها.

جدول رقم (7): توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية: 1990 و 2000
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	1990	2000
الأفقر	3.0	1.8
الثاني	3.8	3.1
الثالث	4.7	4.3
الرابع	5.6	5.4
الخامس	6.7	6.6
السادس	7.9	8.0
السابع	9.5	9.6
الثامن	11.7	11.8
التاسع	15.6	15.6
الأغني	31.7	33.9
متوسط الإنفاق (دولار)	2755	2794
معامل جيني (%)	39.86	43.95
مؤشر تايل - 1 (%)	25.36	34.66

- يتضح من الجدول أن الدول العربية كمجموعة قد تميزت بدرجة متوسطة من عدم المساواة كما يعكسها معامل جيني في كل من عامي 1999 (حيث بلغ معامل جيني حوالي 0.4) و 2000 (بمعامل جيني بلغ حوالي 0.44) وهي نتيجة تؤيد ما توصلنا إليه على أساس النظر إلى درجة عدم المساواة في كل دولة على حدة حسب المرجع الدولي.
- وفيما يتعلق بتطور عدم المساواة مع الزمن يوضح الجدول أن حالة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية قد نزعت نحو التفاقم وذلك بدلالة ارتفاع معامل جيني فيما بين السنتين بمعدل سنوي بلغ حوالي واحد في المائة مما يُعد تدهورا ملحوظا.

- وبعد، باستخدام المعادلة التي تخص تفكيك معامل جيني لعددٍ من المكونات يلخص الجدول رقم (8) النتائج التي توصلنا إليها .

جدول رقم (8): مكونات معامل جيني وتغيرها مع الزمن في الدول العربية (نسب مئوية)

مكون معامل جيني	1990	2000	التغـــيُّر
عدم المساواة داخل الدول	9.11	8.60	**0.51 -**
عدم المساواة ما بين الدول	22.87	18.12	**4.75 -**
المكون المتطابق	7.88	17.23	**9.35 +**
معامل جيني	39.86	43.95	**4.09 +**

- يتضح من الجدول أن عدم المساواة داخل الدول العربية شكلت حوالي 23% من إجمالي عدم المساواة في الدول العربية في عام 1999 وحوالي 20% في عام 2000. من جانب آخر شكل مكون عدم المساواة فيما بين الدول حوالي 57.4% من إجمالي عدم المساواة عام 1999، انخفض بعد ذلك ليشكل حوالي 41% عام 2000. أما المكون المتطابق فقد شكل حوالي 20% من إجمالي عدم المساواة عام 1999، ارتفع بعد ذلك ليشكل حوالي 39% من الإجمالي عام 2000.
- هذا ويلخص الجدول هذه التطورات في مكونات درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية حيث يلاحظ أن ارتفاع معامل جيني بحوالي 4.1 نقاط مئوية قد تأتى من ارتفاع المكون المتطابق بحوالي 9.4 نقاط مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع داخل الدول بحوالي 0.5 نقطة مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع ما بين الدول بحوالي 4.8 نقطة مئوية.

السياسات الاجتماعية:

- تم استجلاء أثر السياسات على درجة عدم عدالة التوزيع في إطار نموذج تطبيقي اشتمل على معامل جيني (بالنسبة المئوية) كمتغير معتمد والمتغيرات المفسرة التالية :

  - متوسط دخل الفرد الحقيقي (بأسعار عام 1988 الدولية): وهو متغير يعكس المرحلة التنموية للقطر .

  - نسبة متوسط الدخل في أغنى إقليم في القطر إلى متوسط الدخل في أفقر إقليم في القطر : وهو متغير يعكس درجة عدم تجانس القطر اقتصاديا على أقل تقدير .

- نصيب قطاع الدولة في العمالة (كنسبة من القوى العاملة) وهو متغير يعكس سياسات الحكومة فيما يتعلق بخلق الوظائف ومن ثم سياسات التأثير على سوق العمل . وتشتمل العمالة في قطاع الدولة على العمالة في القطاع الحكومي والعمالة في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة .

- التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويشتمل هذا المتغير على التحويلات النقدية والعينية (كمعاشات التقاعد ، علاوات الأسرة والإنجاب ، مقابلة تكاليف العلاج ، تعويضات البطالة ، دعم التعليم ودعم الصحة) ، ويعكس هذا المتغير سياسات الحكومة التوزيعية .

- تم تقدير العلاقة بين السياسات الحكومية ودرجة عدم عدالة التوزيع لعينة من 80 قطرا توفرت لها المعلومات لفترة نصف ثمانينات القرن الماضي . اشتملت العينة على :

- 22 قطرا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- 8 أقطار اشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي سابقا .
- 16 قطرا أفريقيا .
- 17 قطرا آسيويا .
- 17 قطراً من أمريكا اللاتينية .

- تمثل أقطار العينة 98.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 90% من سكان العالم . ضمت العينة أربعة أقطار عربية : الأردن (بمعلومات لعام 1986) ، والجزائر (1987) ، ومصر (1979) ، والمغرب (1987) .

- يوضح الجدول التالي متوسطات المتغيرات التي استخدمت في التحليل وذلك حسب أقاليم العالم التي تم استخدامها .

السياسات وعدم عدالة التوزيع : احصائيات وصفية

الإقليم	عدد الأقطار	معامل جيني	العمالة في نصيب قطاع الدولة (%)	نصيب التحويلات للناتج (%)	نسبة التفاوت الاقتصادي الاقليمي	دخل الفرد (دولار)
دول منظمة التعاون الاقتصادي	22	31.2	21.2	22.6	1.8	12501
أوروبا الشرقية	8	24.8	90.0	17.2	2.5	6234
أفريقيا	16	52.3	11.3	5.7	4.8	1778
آسيا	17	41.0	12.6	6.8	3.3	4851
أمريكا اللاتينية	17	49.2	19.3	7.6	7.0	4156

- يلاحظ على هذه المعلومات ما يلي :

- فيما يتعلق بعدم عدالة التوزيع يلاحظ أن أفريقيا هي الإقليم الذي يجيء في المرتبة الأولى بمؤشر لعدم العدالة بلغ حوالي 52% جاء بعدها إقليم أمريكا اللاتينية (بمعامل جيني بلغ حوالي 49%) . من جانب آخر تميزت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية بأدنى درجة لعدم عدالة التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 25%) جاء بعدها إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بمعامل جيني بلغ 31%) .

- أن إقليم أوروبا الشرقية ، الذي ضم الاتحاد السوفيتي سابقا ، يتصف بارتفاع نصيب العمالة في قطاع الدولة من إجمالي القوة العاملة . هذا وقد بلغ متوسط نصيب العمالة في قطاع الدولة حوالي 90% من إجمالي القوة العاملة وهو نصيب يفوق ذلك الذي تأتي في كل الأقاليم . هذا ولقد كان نصيب قطاع الدولة متدنيا في كل من أفريقيا (حوالي 11%) وآسيا (حوالي 13%) ، بينما

- فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية تتميز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأعلى نسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي 23% وهي نسبة تفوق تلك التي تحققت في مجموعة الدول الاشتراكية (17.2%) وكان متوسط النسبة أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في بقية الأقاليم .

- تتصف أمريكا اللاتينية بأكبر درجة من التفاوت الاقتصادي الاقليمي حيث بلغ متوسط نسبة الدخل في الإقليم الأغنى للإقليم الأفقر سبعة أضعاف وجاءت بعدها أفريقيا حيث بلغ متوسط التفاوت خمس أضعاف ، وكانت أقل درجة من التفاوت الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

- يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين معامل جيني ومحدداته بما في ذلك عوامل السياسات حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية (نجمتين على مستوى 1% ونجمة واحدة على مستوى 5%) وذلك لأقطار العينة باستبعاد الدول الاشتراكية .

المتغيرات المفسرة	1	2
نصيب الدولة من العمالة	-0.320**	-0.288**
التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج	-0.297**	-0.343**
التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.652**	-
لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	35.35	44.13*
تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	-2.293*	-2.888*
ثابت التقدير	-84.72	-113.2
معامل التحديد	0.70	0.64

- يمكن قراءة نتائج الجدول على النحو التالي :

- تؤدي الزيادة في نصيب قطاع الدولة من العمالة بحوالي عشرة نقاط مئوية إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بما يعادل 3.2 نقطة جيني العمود الأول (أو حوالي 2.9 نقطة جيني العمود رقم 2) .
- تؤدي الزيادة في التحويلات الاجتماعية بما يعادل عشرة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 3 نقاط جيني العمود الأول (أو حوالي 3.4 نقطة جيني للعمود الثاني) .

- كل زيادة في التفاوت الاقتصادي الإقليمي بدرجة واحدة تؤدي إلى ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 0.65 نقطة جيني .

- أنه في حين لا تؤيد نتائج العمود الأول أطروحة كوزنتز وذلك لعدم مغزوية معامل لوغاريتم دخل الفرد ، إلا أن نتائج العمود الثاني تؤيد وجود علاقة تربيعية بحيث تنزع درجة عدم العدالة للارتفاع مع زيادة دخل الفرد قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك . ويلاحظ في هذا الصدد أن مستوى الدخل الذي تبدأ بعده درجة عدم العدالة في الانخفاض يبلغ 2080 دولار بأسعار 1988 الدولية .

- كما هو معروف يتميز إقليم آسيا بنجاحه في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، على الأقل في عدد كبير من أقطاره ، مع المحافظة على توزيع أكثر عدالة للدخل . وتثير مثل هذه الملاحظة السؤال فيما إذا كان تميز إقليم آسيا في مجال عدم عدالة توزيع الدخل ذو دلالة احصائية .

- لاختبار هذه الأطروحة تم تقدير علاقة جيني مع محدداته بالإضافة إلى متغير دمية (=1 ، إذا كان القطر من إقليم آسيا ، وصفر غير ذلك) ، هذا ويلخص الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية كما في حالة الجدول السابق .

المتغيرات المفسرة	1	2
نصيب الدولة من العمالة	-0.230**	-0.244**
التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج	-0.512**	-0.558**
التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.498**	-
لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	37.22**	44.47**
تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	-2.376*	-2.849**
دمية آسيا	-7.128**	-8.199**
ثابت التقدير	-91.13	-115.1
معامل التحديد	0.81	0.78

- يتضح من نتائج الجدول أن معامل المتغير لدمية آسيا يتصف بالمغزوية الإحصائية على المستوى 1% وأن علامة المعامل سالبة مما يعني أن الأقطار الآسيوية ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات على درجة عدم العدالة، تتوفر على درجة لعدم عدالة التوزيع تقل في المتوسط بحوالي 7.1 نقطة مئوية مقارنة بالدول غير الآسيوية .

- وبعد ما الذي يفسر التفاوت في درجة عدم العدالة بين مختلف الأقاليم ؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال باعتماد درجة عدم العدالة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية ومن ثم يمكن ملاحظة التفاوت التالي في درجة عدم العدالة :

- تقل درجة عدم عدالة التوزيع في إقليم أوروبا الشرقية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 6.4 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أفريقيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 21.1 نقطة مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في آسيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 9.8 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أمريكا اللاتينية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 18 نقطة مئوية .

- باستخدام المعاملات المقدرة في العمود رقم 3 في الجدول ، وبالحصول على الفرق بين مستويات مختلف العوامل المفسرة في كل إقليم مقارنة بالمجموعة المرجعية يمكن حساب تأثير مختلف العوامل في تفسير الاختلاف المشاهد . ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الجدول التالي :

الفرق في مستوى المتغيرات المفسرة مقارنة مع المجموعة المرجعية
(مستوى المجموعة ناقص مستوى المرجعية)

الإقليم	العمالة في قطاع الدولة (%)	التحويلات الاجتماعية (% من الناتج المحلي)	التفاوت الاقتصادي	لوغاريتم دخل الفرد	تربيع لوغاريتم دخل الفرد
أوروبا الشرقية	68.8	5.4-	0.7	0.6958-	12.6437-
أفريقيا	9.9-	16.9-	3.0	1.9504-	32.9945-
آسيا	8.8-	15.8-	1.5	0.9467-	16.9654-
أمريكا اللاتينية	1.9-	15.0-	5.2	1.1013-	19.5656-

- باستخدام المعاملات المقدرة يمكن الحصول على تأثير كل من المتغيرات المفسرة في الفرق المشاهد مع المجموعة المرجعية وذلك بضرب الفروقات الواردة في الجدول ( ) بمعاملات التقدير .

العوامل المفسرة للفرق في درجة عدم عدالة التوزيع بين أقاليم العالم ومجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

أثر العوامل المفسرة	أوروبا الشرقية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
1. نصيب العمالة في قطاع الدولة	15.8-	2.3+	2.0+	0.4+
2. حجم التحويلات الاجتماعية	2.8+	8.7+	8.1+	7.7+
3. دمية آسيا	-	-	7.1-	-
4. إجمالي تأثير عوامل السياسات الاجتماعية (1+2+3)	13.0-	11.0+	3.0+	8.1+
5. التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.4+	1.5+	0.8+	2.6+
6. مستوى الدخل	4.4+	5.8+	5.1+	5.5+
7. العوامل الأساسية (5+6)	4.8+	7.3+	5.9+	8.1+
8. اجمالي التأثير (4+7)	8.2-	18.3+	8.9+	16.2+
9. الفرق المشاهد	6.4-	21.1	9.8	18.0+
10. الفرق غير المفسر	1.8+	2.8+	0.9	1.8+

- يلاحظ على نتائج الجدول ما يلي :

- للأقاليم الثلاثة فيما عدا أوروبا الشرقية ، فإن أهم مسببات عدم العدالة المرتفعة مقارنة بمجموعة المقارنة هي تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والتي يترتب عليها زيادة في معامل جيني تتراوح بين 7.7 نقطة مئوية لأمريكا اللاتينية و 8.7 نقطة مئوية لأفريقيا) ومستوى الدخل (والذي يترتب عليه زيادة في معامل جيني تتراوح بين 5.1 نقطة مئوية لآسيا و 5.8 نقطة مئوية لأفريقيا) .

- يترتب على تدني نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي وعلى تدني الدخل في الأقاليم الثلاثة باستثناء أوروبا الشرقية أن تكون درجة عدم العدالة المشاهدة فيها أكبر من تلك في مجموعة المقارنة بما يتراوح بين 13 إلى 14 نقطة مئوية . وعلى الرغم من الاختلافات الأخرى بين افريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنهما يظهران تشابها ملحوظا فيما يتعلق بالعوامل المفسرة لعدم عدالة التوزيع .

- كما سبق ولوحظ تختلف آسيا عن كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي يلعب فيها العامل الدمية دورا محوريا في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 7 نقاط مئوية .

فيما يتعلق بأوروبا الشرقية يتضح أن العامل المهيمن في أن تتصف هذه الأقطار بدرجة عدم عدالة في التوزيع أقل من درجة عدم عدالة التوزيع في المجموعة المرجعية هو عامل نصيب قطاع الدولة في العمالة ، وهو العامل الذي يتسبب في انخفاض معامل جيني بحوالي 15.8 نقطة مئوية مقارنة بالمرجع . وعلى الرغم من أن بقية العوامل الفرعية تؤدي كلها إلى ارتفاع معامل جيني مقارنة بالمرجع إلا أن تأثير هذه العوامل مجتمعة لا يضاهي تأثير نصيب العمالة لقطاع الدولة في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع.

- مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعزى درجة عدم عدالة التوزيع المرتفعة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى تدني مستوى الدخل وفي آسيا يتمثل السبب الأساسي في تدني مستوى الدخل بينما في أوروبا الشرقية يعزى تدني درجة عدم عدالة التوزيع إلى ارتفاع نصيب الدولة في تشغيل العمال .

السياسات الاقتصادية :

أ- العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع:

- هل هنالك علاقة بين العمق التمويلي للاقتصاديات وعدم عدالة التوزيع ؟ يكتسب هذا السؤال أهميته في ظل توجه العديد من الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية ، كالمصارف ، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي بدأت منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي .

- من الناحية النظرية هنالك عدد من الأطروحات حول هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك (1990)) : وهي التي تقول بأنه في المراحل الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعمقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع ازدياد التعمق .

- العلاقة الخطية السالبة: في الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال (بمعنى وجود معوقات أكبر للاقتراض لتمويل استثمارات غير قابلة للتجزئة كالاستثمار في رأس المال البشري) ينزع توزيع الثروة الابتدائي نحو الاستمرار في المستقبل ومن ثم تتصف هذه الاقتصاديات بتوزيع أكثر عدم عدالة . وتعني هذه الاعتبارات أنه كلما كان قطاع التمويل متطورا (أقل معوقات) كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة .

- أطروحة كوزنتز المعدلة : بالإشارة إلى طبيعة التمويل الذي تحتاجه مختلف تقنيات الإنتاج ، خصوصا التقنيات الحديثة التي تستخدم في قطاعات الصناعة والخدمات مقابل التقنيات التقليدية التي تستخدم في قطاع الزراعة ، يتوقع أن يؤثر هيكل الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع . وعلى هذا الأساس يتوقع أن تكون هنالك علاقة إيجابية بين القطاع الحديث والعمق التمويلي .

- تم اختبار هذه الأطروحات لعينة من 44 قطر للفترة 1960-1995 . قسمت الفترة الزمنية لسبعة فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات حيث كان المتغير المعتمد هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني وحيث اشتملت المتغيرات المفسرة على ما يلي :

- الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى الائتمان من القطاع المصرفي وغير المصرفي للوحدات الانتاجية وللأفراد ولكن باستثناء ائتمان الممنوح من البنوك المركزية للحكومات ولمؤسسات القطاع العام) . بلغ متوسط هذا المتغير حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين 5% وحوالي 203% .

- أصول القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى للقطاع غير المالي المحلي بواسطة المصارف التجارية) . وبالمقارنة مع الائتمان للقطاع الخاص فإن هذا المتغير يقوم باستبعاد الائتمان الممنوح بواسطة القطاع التمويلي غير المصرفي إلا أنه يشتمل على الائتمان الممنوح للحكومة ولمؤسسات القطاع العام . بلغ متوسط هذا المتغير 46% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 5% إلى حوالي 142% .

- متوسط دخل الفرد الابتدائي : وهو متغير يعبر عن المرحلة التنموية للقطر وبلغ متوسطه لأقطار العينة 6327 دولار بالمكافئ الشرائي وتراوحت قيمته بين حوالي 216 دولار للفرد إلى 20135 دولار للفرد .

- مؤشر مخاطر المصادرة: وهو متغير يعبر عن التطور المؤسسي للقطر وبلغ متوسطه حوالي 7.7 نقطة وتراوحت قيمته بين 3.3 نقطة إلى 10 نقاط (وهي اعلى قيمة للمؤشر بمعنى عدم وجود مخاطر) .

- مؤشر التنافر الاثني واللغوي : وهو مؤشر يعبر عن تجانس المجتمع وبلغ متوسطه 0.255 وتراوحت قيمته بين صفر (للمجتمع المتجانس) و 0.8567 (حيث أعلى قيمة للمؤشر هي واحد بمعنى مجتمع متنافر) .

- الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 5.6% إلى 27.6% .

- معدل التضخم: وبلغ متوسط هذا المتغير 0.1255 وتراوحت قيمته بين حوالي 0.0072 إلى 1.1704 .

- القيمة المضافة للقطاع الحديث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: وبلغ متوسط هذا المتغير حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 51% و 99.8% .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي . الأرقام بين الأقواس لقيمة ت- الإحصائية والنجوم توضح مستوى المغزوية الإحصائية (نجمة واحدة لعشرة في المائة وثلاثة نجوم لواحد في المائة) .

جدول الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدم عدالة التوزيع

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	0.056 (2.04)**	0.172- (1.13)	0.354- (1.5)
تربيع لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	-	0.032 (1.46)	-
(القطاع الحديث) (الائتمان للقطاع الخاص)	-	-	0.005 (1.75)*
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.700 (1.00)	0.580 (0.88)	0.990 (1.39)
معامل التحديد	0.57	0.57	0.58

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أن تؤدي إلى زيادة في عدم عدالة التوزيع وذلك بدلالة مغزوية المعامل المقدر عند مستوى المغزوية 5 في المائة .
- توضح نتائج العمود رقم (2) أنه ليس هنالك ما يؤيد وجود علاقة غير خطية بين العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع كما في أطروحة كوزنتز إلا أن الأطروحة القائلة بأن تأثير العمق التمويلي يتأتى من خلال القطاع الحديث تجد لها سند في نتائج العمود رقم (3) .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي .

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الأصول المصرفية للناتج المحلي الإجمالى	0.044- (1.77)*	0.140- (0.80)	0.256- (1.19)
تربيع لوغاريتم الأصول المصرفية	-	0.014 (0.54)	-
(القطاع الحديث) (الأصول المصرفية)	-	-	0.002 (0.99)
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.869 (1.21)	0.923 (1.30)	1.202 (1.54)
معامل التحديد	0.56	0.56	0.56

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الأصول المصرفية أن تؤدي إلى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع بمعنى أن زيادة العمق التمويلي تؤدي إلى تحسن حالة توزيع الدخل وذلك على عكس النتيجة المتعلقة بالعمق التمويلي كما يقيسه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

- أنه ليس هنالك ما يؤيد أطروحتي كوزنتز وكوزنتز المعدلة .

- دون الدخول في تفاصيل فنية تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسوية التضارب فيما بين النتيجتين وذلك باستخدام طريقة المتغيرات الأدواتية (الوسيطة) في التقدير حيث تم استخدام الأصول القانونية للأنظمة التمويلية كمتغير أدواتي . هذا وقد ترتب على استخدام هذه الطريقة أن أصبحت علاقة متغيرات العمق التمويلي سالبة بطريقة مغزوية إحصائيا مما حدا بالمؤلفين الوصول إلى نتيجة مؤداها أن ازدياد العمق التمويلي بنقطة مئوية واحدة (لكل مؤشر على حدة) يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض معامل جيني بحوالي 0.25 نقطة مئوية .

- تعني هذه النتيجة أنه من شأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة العمق التمويلي في مختلف الاقتصاديات أن تؤدي إلى تحسين في حالة توزيع الدخل .

ب- التضخم وعدم عدالة التوزيع :

- تم استكشاف العلاقة بين التضخم ومؤشر عدم عدالة توزيع الدخل لعينة من 75 قطرا اشتملت على أربعة دول عربية هي مصر (1975 ومعامل جيني بلغ 43%) ، والمغرب (1980 و 53.3%) ، والجزائر (1989 و 39.9%) والأردن (1986 و 39.7%) ، وحيث كان متوسط معامل جيني لإجمالي العينة 41.7% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 41.2 .

- كما هو متوقع اشتملت المتغيرات المفسرة علي معدل التضخم السنوي والذي أخذ كمتوسط لفترة الخمس سنوات السابقة للسنة التي تم فيها المسح الذي حسب على أساسه معامل جيني . هذا وقد بلغ متوسط معدل التضخم لإجمالي العينة 69.6% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 15.3% .

- عُرفت الأقطار ذات التضخم الجامح بأنها تلك الأقطار التي يتعدى فيها معدل التضخم السنوي 300% . واشتملت الأقطار هذه على بوليفيا (1989 بمعدل تضخم بلغ في متوسطه 2414%) ، والأرجنتين (1989 بمعدل تضخم 863%) والبرازيل (1989 ومعدل تضخم 514%) ويوغسلافيا (1989 بمعدل تضخم 343%) .
- لأغراض التحليل تم تعريف شرائح للتضخم على أساس متغيرات دمية على النحو التالي :

متغير دمية التضخم الجامح : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 300 في المائة ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المرتفع (العالي) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 40% ولكن أقل من 300% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني (المنخفض): يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 5% ولكن اقل من 40% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني للغاية (المنخفض للغاية) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أقل من 5% ، وصفر غير ذلك .

- بالإضافة إلى معدل التضخم اشتملت المتغيرات المفسرة على :

- دخل الفرد بأسعار 1988 ولنفس سنة المسح . هذا وقد بلغ متوسط الدخل لإجمالي العينة 6317 دولار وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 6456 دولار .
- التحويلات الاجتماعية : كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة المسح . هذا وقد بلغ المتوسط لإجمالي العينة 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 12% من الناتج المحلي الإجمالي .

- الاستخدام في قطاع الدولة كنسبة من إجمالي قوة العمل لنفس سنة المسح. هذا وقد بلغ متوسط إجمالي العينة 20.5% وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 19.9% .

- يرصد الجدول التالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها حيث الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت – الاحصائية

المتغير المفسر	1	2	3	4	5
متوسط دخل الفرد	(2.3)43.33	(2.1)39.46	(2.0)38.06	(2.0)38.55	(1.9)37.63
تربيع متوسط دخل الفرد	(2.5)3.00-	(2.3)2.58-	(2.2)2.50-	(2.2)2.53-	(2.2)2.48-
التشغيل في قطاع الدولة	(8.1)0.24-	(11.1)0.24-	(10.9)0.25-	(10.7)0.25-	(10.0)0.26-
التحويلات الاجتماعية	(2.02)0.35-	(3.8)0.40-	(3.6)0.39-	(3.7)0.40-	(3.7)0.39-
التضخم الجامح	-	(2.7)7.82	-	-	-
التضخم المرتفع	-	-	(2.1)6.67-	(2.1)6.61-	(1.8)3.42
التضخم المتدني	-	-	(2.7)8.11-	(2.8)8.78-	-
التضخم المتدني للغاية	-	-	-	(1.8)5.95-	(1.8)2.94
ثابت التغير	(1.5)120.9-	(1.2)96.3-	(1.0)82.46-	(1.0)8.41-	(1.1)89.0-
معامل التحديد	0.67	0.69	0.69	0.70	0.69
عدد المشاهدات	75	75	75	75	75

- هذا ويمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- يتضح من نتائج العمود رقم (2) أن التضخم الجامح (بمعدلات تفوق 300 في المائة سنويا) يؤدي إلى تفاقم حالة توزيع الدخل حيث يكون معامل جيني في مثل هذه الدول أعلى بحوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط معامل جيني للعينة .

- يتضح من نتائج العمود رقم (3) أن الأقطار التي يكون فيها التضخم مرتفعا (بين 40 و 300 في المائة سنويا) أو متدنيا (بين 5 و 40 في المائة سنويا) يقل فيها معامل جيني بحوالي 7 و 8 نقاط مئوية على التوالي عن معامل جيني في تلك الدول التي تعاني من تضخم جامح .

توضح نتائج العمود رقم (4) أن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل لا تتصف بالاستمرارية عند معدلات متدنية للتضخم حيث وجد أن معامل جيني في الدول ذات التضخم المتدني 6 نقاط مئوية عن ذلك الذي يسود في الدول التي تعاني من تضخم جامح . ومقارنة بنقاط 7 و 9 كفرق بين التضخم المرتفع والمتدني على التوالي ، مقارنة بالتضخم الجامح ، تشير إلى وجود عدم الانتظام في العلاقة المعنية.

- تتأكد نتائج العمود رقم (4) بنتائج العمود رقم (5) والتي تم تقدير العلاقة تحتها بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح.

إعادة اكتشاف نجاعة الإنفاق العام في دعم المساواة *

- بعد عقدٍين ونصف من التطبيق المتعاقب لبرامج الإصلاحات الهيكلية، خصوصا في الدول النامية، عاد البنك الدولي لاستكشاف أهمية قضايا عدالة توزيع الدخل في عملية التنمية وذلك في إطار تقريره عن التنمية في العالم لعام **2006** والذي حمل عنوان "الإنصاف والتنمية".

- أن الهدف المحوري لبرامج الإصلاح الهيكلي التي فرض تطبيقها على الدول النامية ، في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، قد تمثل في إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول لتحقق معدّلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة عوضا عن الاعتماد على نهج التخطيط ودور الدولة في مثل هذا التخصيص.

* مستلة من علي عبدالقادر علي **2010**.

- ركّزت عملية صياغة السياسات التنموية على تحقيق التوازنات المالية والنقدية على مستوى الاقتصاد التجميعي بغض النظر عما يحدث على مستوى الأسر والأفراد في مختلف الدول، خصوصا فيما يتعلق بحالة الرفاه بتعريفه العريض الذي يتسق مع مفهوم التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر.

- العديد من الدول النامية خلال الفترة 1960 – 1973 كانت قد حققت معدلات مرتفعة نسبيا للنمو الاقتصادي في ظل نهجٍ للتخطيط لإدارة اقتصادياتها لعبت فيه دولة ما بعد الاستقلال دورا نشطا في مجريات المعاملات الإقتصادية وصاغت فيه سياسات تنموية توزيعية في الأساس خصوصا فيما يتعلق بنشر التعليم وتوفير العناية الصحية وتوفير الغذاء بأسعار في متناول مختلف شرائح المجتمع ودعم المنتجين في مختلف القطاعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل المنتج. تحت برامج الإصلاح الهيكلي وصفت السياسات التوزيعية التي اتبعتها الدول النامية بُعيد استقلالها بأنها قد كانت "سياسات رديئة" !!

- ويلاحظ التقرير أن التكامل بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي ينشأ عن مجموعتين عريضتين من الاعتبارات. تتعلق المجموعة الأولى من الاعتبارات بملاحظة وجود "العديد من إخفاقات السوق في البلدان النامية، ولا سيما في أسواق الائتمان، والتأمين، والأراضي ، ورأس المال البشري، ونتيجة لذلك يمكن أن لا تتدفق الموارد إلى حيث يوجد أعلى عائد"، مما يتطلب تدخل الدولة بسياسات لإعادة التوزيع يكون من شأنها زيادة كفاءة الاقتصاد.

- وتتعلق المجموعة الثانية من الاعتبارات بملاحظة "أن ارتفاع مستويات عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انحياز المؤسسات الاقتصادية والترتيبات الاجتماعية منهجياً إلى مصالح من لهم نفوذ أكبر من غيرهم"، ومثل هذا الانحياز يتكرّر مع مرور الوقت وعبر الأجيال في ظاهرة سمّاها التقرير "شراك عدم المساواة" بمعنى حالات اجتماعية مستقرة من عدم المساواة كلما انفك المجتمع من إسارها عاد ليقع فيها مرة أخرى .

- استعرض التقرير عدد من مجالات الإنفاق العام التوزيعية التي يمكن لمختلف الدول تبنيها حسب مرحلة تنميتها وحسب ظروفها المحلية. اشتملت أهم هذه المجالات على الإنفاق على تنمية القدرات البشرية، والإنفاق على أنظمة لتوزيع الأصول الإنتاجية الأولية ، والإنفاق لخلق الوظائف المنتجة للراغبين في العمل.

- فيما يتعلق بالإنفاق على تنمية القدرات البشرية يُشير التقرير إلى أهمية الإنفاق على تنمية الطفولة المبكرة (لأسباب بديهية تتعلق بارتباط صحة الأطفال باستعدادهم للتعلم)؛ والإنفاق ليس فقط على زيادة عدد المدارس في مختلف مراحل التعليم وإنما أيضا "زيادة الحوافز للمعلمين، وتعزيز النوعية الأساسية للبنية التحتية للمدارس"، وتقديم المنح الدراسية المشروطة بالمواظبة على الدراسة.

- بالإضافة إلى الإنفاق على التعليم يشتمل مجال الإنفِاق على تنمية الموارد البشرية الإنفاق على قطاع الصحة خصوصا فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية التي تنتشر فيها المنافع لما يتخطى المنتفعين المباشرين بها كالتحصين باللقاحات وإمدادات المياه الصحية والصرف الصحي وتوفير المعلومات حول الصحة الشخصية ورعاية الأطفال.

- بالإضافة إلى ذلك يشتمل الإنفاق العام على قطاع الصحة على توسيع فرص الحصول على الخدمات العلاجية من خلال المستشفيات العامة وتلك المتخصصة أو من خلال تأسيس أنظمة ملائمة للتأمين الصحي.

- وعلى الرغم من أهمية الإنفاق المستهدف لقطاعي التعليم والصحة إلا أن تنمية القدرات البشرية لخدمة أغراض تعميق الإنصاف وعدالة التوزيع في المجتمع تتطلب الإنفاق العام لتأسيس شبكات للحماية الاجتماعية للأسر والأفراد تمكنهم من مقابلة الصدمات الاجتماعية مهما كان مصدرها .

- ونُسارع لنلاحظ أن كل هذه المجالات للإنفاق العام لأغراض تنمية القدرات البشرية قد كانت تحظى بأولوية قصوى لدى حكومات ما بعد الاستقلال في الدول النامية، وأن بنود الإنفاق العام على كل واحدة من هذه المجالات قد تعرّض للتخفيض الملحوظ تحت برامج الإصلاح الهيكلي (لتحقيق هدف خفض العجز في الموازنة العامة كمؤشر لزيادة كفاءة تخصيص الموارد) !!

- فيما يتعلق بالإنفاق العام على أنظمة لتوزيع الأصول الإنتاجية الأولية، بمعنى الأراضي، أتى التقرير على ذكر قضية الإصلاح الزراعي من خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية "في بعض الأوضاع حين يكون عدم الإنصاف شديدا فيها يتعلق بالأراضي، وحين يسمح الإطار المؤسسي بإعادة توزيع الأراضي بفعالية بما يحولها إلى مزارع أصغر حجما مع دعمها بخدمات متممة دون أن تكون هنالك تكاليف انتقالية كبيرة".

- ونُسارع لنلاحظ أن الإصلاح الزراعي من أجل الإنصاف لم يُشكّل البديل الأمثل للبنك الدولي حيث أوضح التقرير، دون أن يكون ذلك مستغرباً ، أن البديل المفضل هو "تحسين قيام أسواق الأراضي بوظائفها وزيادة أمن حيازتها". ومهما يكن من أمر التحفظات حول الإصلاح الزراعي، ومن تفضيل لآلية أسواق الأراضي، يهمنا ملاحظة أن معظم حكومات ما بعد الاستقلال في الدول النامية قد قامت بمحاولات للإصلاح الزراعي نجح بعضها، وفشل الأخر، حسب المعطيات المحلية لهذه الدول.

- فيما يتعلق بالإنفاق لخلق وظائف منتجة للراغبين في العمل يلاحظ أن التقرير قد قام بتناولها ضمن التدخلات الحكومية في مختلف الأسواق (المالية والسلعية) في إطار يحترم أساسيات الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولعله ليس بمستغرب ، في ظل الإيمان المطلق بفعالية آلية الأسواق في تخصيص الموارد، أن انصبّ الاهتمام "بالسعي لتحقيق التوازن الصحيح بين" مرونة الأسواق وحماية العاملين "بهدف إتاحة المزيد من المساواة في القدرة على الحصول على تساوي شروط العمل لأكبر قدر من العاملين". على الرغم من ذلك ، وربما على مضض، أتى التقرير على إمكانية اتباع سياسات بديلة تشتمل على خُطط للتأمين ضد البطالة (للدول متوسطة الدخل) وخُطط لتشغيل بأجر منخفض في مشروعات عامة ذات كثافة عمالية مرتفعة (للدول الفقيرة) .

الإنفاق العام

- لعله ليس بمستغرب أن لا تتوفر معلومات رسمية يُعتدّ بها حول بنود الإنفاق العام في الدول العربية. وتنطبق هذه الملاحظة على قواعد المعلومات الدولية، كتلك التي يجمعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقواعد المعلومات العربية، كتلك التي تصدر في التقرير الاقتصادي العربي الموحّد. ونسارع لنلاحظ أن الاستثناء الوحيد في هذا الصدد يتمثل في الدراسات القطرية الشاملة كتلك التي أعدّها العيسوي (2007) لحالة مصر، إلا أن مثل هذه الدراسات الموسوعية لا تتوفر لعدد كبير من الدول العربية.

- مهما يكن من أمر، يوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 أن متوسط الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة وللفترة 2003 – 2008 قد بلغ حوالي 28 في المائة وتراوح من حوالي 18 في المائة كأدنى قيمة له سُجّلت للسودان، تليها الإمارات (23 في المائة)، إلى حوالي 39 في المائة كأعلى قيمة له سُجّلت لجيبوتي، تليها الأردن (38 في المائة). هذا وقد بلغ متوسط الإنفاق العام الجاري كنسبة من إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة للفترة الزمنية نفسها حوالي 21 في المائة، وتراوح متوسط الإنفاق الجاري عبر الفترة الزمنية من حوالي 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 كأعلى قيمة له إلى حوالي 19.1 في المائة لعام 2008 كأدنى قيمة له في عام 2008 مسجلاً بذلك اتجاها نحو الانخفاض خلال هذه الفترة.

- هذا ويوفر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2009** معلومات حول التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري لأربعة بنود رئيسية وبند متبقي للنفقات الأخرى هي الخدماتِ العامة والأمنِ والدفاع، والخدمات الاجتماعية، والشئون الاقتصادية. ونسارع لنلاحظ أن مثل هذه البنود العريضة للإنفاق لا تساعد كثيرا في تحليل هيكل الإنفاق العام الجاري خصوصا فيما يتعلق بأثره في مجالات هيكلية كالمساواة في توزيع الدخل. هذا ويوضح الجدول رقم **(1)** المعلومات المتوفرة حول التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري للدول العربية كمجموعة وللفترة **2003 – 2008**.

جدول رقم (1): التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري في مجموعة الدول العربية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	الانفاق الجاري	الخدمات العامة	الأمن والدفاع	الخدمات الاجتماعية	الشئون الاقتصادية	نفقات أخرى
2003	22.5	4.2	6.2	7.2	2.0	3.0
2004	22.0	4.0	6.4	6.8	1.9	2.9
2005	20.4	3.7	5.9	6.4	1.8	2.6
2006	20.1	3.8	5.7	6.4	2.0	2.9
2007	19.8	4.7	5.2	5.9	1.7	2.5
2008	19.1	4.5	4.7	6.0	1.7	2.2
متوسط	**20.7**	**4.2**	**5.7**	**6.5**	**1.9**	**2.7**
نسبة للإنفاق الجاري	**100.0**	**20.0**	**27.0**	**31.0**	**9.0**	**13.0**

المصدر: جُمعت من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي وأصحابه (2009 : جداول ملحقة رقم 3/6-4/6، ص 331-335)

- ويتضح من الجدول أن متوسط الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة وللفترة الزمنية **2003 – 2009** قد سجّل أعلى نسبة له لبند الخدمات الاجتماعية والذي بلغ **6.5** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة 31% من الإنفاق الجاري)، وجاء بند الإنفاق على الأمن والدفاع في المرتبة الثانية بنصيب بلغ **5.7** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة **27%** من الإنفاق الجاري).

- وعلى الرغم من شحّ المعلومات حول متغير "نسبة التحويلات الإجتماعية، النقدية والعينية للناتج المحلي الإجمالي" في المصادر العربية، إلا أن قاعدة معلومات مؤشرات التنمية في العالم في موقع البنك الدولي (2010) قد وفرت مثل هذه المعلومات كمتوسط للفترة 2000 – 2008 لعينة من تسع دول عربية. هذا وقد بلغ متوسط نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج المحلي الإجمالي 13.1 في المائة للأردن، و 2.7 في المائة للبحرين، و 10.5 في المائة لتونس، و 7.7 في المائة للجزائر، و2.7 في المائة لعُمان، و 3.6 في المائة لقطر، و 9 في المائة للكويت، و 9.5 في المائة لمصر، و 8.6 في المائة للمغرب.

- وتعني هذه الأرقام أن المتوسط البسيط لمتغير نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج المحلي الإجمالي للفترة تحت الدراسة قد بلغ حوالي 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وللدول العربية الأربع التي كانت ضمن العينة التي استخدمت في تقدير العلاقة (الأردن، والجزائر، ومصر، والمغرب) تعني هذه الأرقام أن المتوسط البسيط لمتغير نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ **9.7** في المائة في السنة للفترة **2000 – 2008** مرتفعا من متوسط بلغ 7 في المائة في منتصف ثمانينات القرن الماضي.

التوظيف في القطاع العام

- مثله في ذلك مثل الإنفاق العام لا تتوفر معلومات رسمية يُعتدّ بها حول التوظيف في القطاع العام في الدول العربية. كذلك الحال لإ تتوفر مثل المعلومات المطلوبة في قواعد المعلومات العربية، كتلك التي تثابر منظمة العمل العربية على تأسيسها ، أو قواعد المعلومات الدولية التي تصدرها منظمة العمل الدولية. ويتمثل الاستثناء في هذا الصدد في محاولة البنك الدولي (2003) لتوفير معلومات مقطعية لعينة من الدول العربية وفي الدراسة الشاملة للعيسوي (2007) التي توفر معلومات في شكل سلسلة زمنية لمصر.

- ما يتوفر من معلومات حول التوظيف عموماً يتعلق بمعدّل البطالة في الدول العربية كمجموعة ولعينة تضمّ معظم الدول العربية (باستثناء الدول العربية التي تعاني من النزاعات). حيث توضح المعلومات المتاحة أن متوسط معدّل البطالة لعقد ثمانينات القرن الماضي قد بلغ حوالي **10.6%** من القوى العاملة، ارتفع بعد ذلك ليبلغ **14.5%** من القوى العاملة في عقد التسعينات، ثم ارتفع بعد ذلك إلى **15.5%** من القوى العاملة للعقد الأول من الألفية الثالثة. هذا وتوضح المعلومات المتاحة أن معدّل البطالة في الدول العربية كإقليم يُعتبر الأعلى من بين أقاليم العالم جدول رقم (2).

جدول رقم (2): نصيب القطاع العام في التشغيل في عينة من الدول العربية 2001

الدولة أو الإقليم	معدل التشغيل (% من السكان)	نصيب التشغيل في القطاع العام من إجمالي التشغيل (%)	نصيب التشغيل في القطاع العام من القوة العاملة (%)	الوزن النسبي للقوة العاملة (%)
الأردن	86.2	35.8	30.86	3.1
الجزائر	70.2	29.0	20.36	19.6
مصر	91.0	38.5	35.03	45.6
المغرب	78.0	9.9	7.72	22.1
اليمن	88.5	15.9	14.07	9.6
الدول العربية	83.7	28.1	24.04	100.00
دول ذات دخل منخفض	92.9	5.3	4.92	--
دول ذات دخل متوسط	95.1	11.5	10.94	--
العالم	90.7	9.3	8.44	--

المصدر: جُمعت من البنك الدولي (2003: جدول 3، ص 51) .

ويهمنا ملاحظة ما يلي حول نتائج هذا الجدول:

- أن المتوسط المثقل لنصيب التشغيل في القطاع العام كنسبة من القوى العاملة في دول العينة لعام 2000 قد بلغ حوالي 24 في المائة، وهو متوسط يفوق ذلك لمختلف أقاليم العالم القابلة للمقارنة مع مجموعة الدول العربية.

- يتفاوت نصيب التشغيل في القطاع العام كنسبة من القوى العاملة فيما بين الدول العربية حيث سُجّل أعلى نصيب لمصر بلغ حوالي 35 في المائة، بينما بلغ أدنى نصيب للمغرب بلغ حوالي 8 في المائة.

- أنه لكل دول العينة، فيما عدا المغرب ، فاق نصيب التشغيل في القطاع العام في القوى العاملة المتوسط لمختلف أقاليم العالم القابلة للمقارنة، بينما فاق ذلك للمغرب متوسط الدول ذات الدخل المنخفض.

- في حالة مصر، وبالاعتماد على العيسوي (2007: جدول 8- م – 1، ص 928-831، وجدول 8–م–6، ص 837-838)، يتضح أن المشتغلين في القطاع العام كنسبة من قوة العمل قد ارتفعت من متوسط بلغ حوالي 34% للفترة 1974-1980 إلى متوسط بلغ حوالي 39% للفترة 1981-1990، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك إلى متوسط بلغ حوالي 32% للفترة 1991 – 2000، ثم إلى متوسط بلغ حوالي 30% للفترة 2001-2004. وتعني هذه التطورات الزمنية لهذا المتغير أن مصر قد أخذت تفقد أحد مفاتيح الحفاظ على درجة عدم المساواة المتوسطة في توزيع الدخل مما يتوقع أن تعكسه المعلومات المعنية في المستقبل.

السياسات المناصرة للفقراء

- السياسات الاقتصادية الكلية المناصرة للفقراء أصبحت تركّز أكثر على الاستثمار العام باعتباره آلية لتوجيه الموارد نحو الفقر، وليس فقط وسيلة لتحقيق نمو أسرع. هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر تنظيما لتعبئة الموارد العامة المحلية من أجل توفير مزيد من التمويل للاستثمارات العامة، حيث تعتبر هذه الموارد المحلية العامة منخفضة للغاية في العديد من البلدان إلى الدرجة التي لا تسمح بدعم سياسات مناصرة الفقراء .

- كما يتضمن إطار الاقتصاد الكلي توصيات تتعلق بانتهاج سياسة حذرة في مجال تحرير التجارة، مع تفضيل دعم السياسات التجارية بواسطة سياسات صناعية إيجابية تسمح بتوفير حماية متوسطة المدى للقطاعات الوطنية الحيوية، والتركيز على تطوير قطاعات مثل الزراعة التي يتواجد فيها العاملون الفقراء بكثافة.

- من أجل تعميق أثر هذا النمو المناصر للفقراء، ينبغي أن تقوم هذه السياسة البديلة باتخاذ بعض الإجراءات القطاعية باعتبارها أولوية، ومكملاً أساسياً لسياسات الاقتصاد الكلي والتكيف. تتضمن هذه الإجراءات:

* توليد فرص العمل وذلك بتعزيز نمط من النمو كثيف التوظيف وباتخاذ إجراءات عامة لرفع إنتاجية العاملين من الفقراء.
* تحقيق التنمية الزراعية والريفية بالتركيز على تخصيص استثمارات عامة للسلع والخدمات ذات الأهمية (الطرق الريفية، الري...).

1. الإطار الكلي:

- هل للإنصاف أهمية خاصة بالنسبة للفقراء؟

- يستنتج Temple (1999) بعد مراجعة لأدبيات النمو أنه أصبح أمر بالغ الصعوبة أن ندافع عن أن عدم المساواة مفيد للنمو. ويفيد Persson and Tabellini (1994) بأن اللامساواة تضر بالنمو.

- في عام 2000، كتب Ravallion يقول: "بعد موازنة الأمور، يشير الواقع إلى ترجيح كفة الرأي القائل بأن اللامساواة تضر بالتنمية.

- كما أقر Williamson (2003) بأن ما ينقص الإصلاحات العشرة التي قام بإعدادها لتشكيل "إجماع واشنطن" Washington Consensus هو الحاجة إلى تصحيح اللامساواة المفزعة في توزيع الدخل التي تصيب المنطقة (أمريكا اللاتينية) .

- ويرى فاندمورتيل (2003) أن التعميمات حول العلاقة بين النمو والتقليل من الفقر أمرٍ غير مجدٍ . فلا بد من إعادة النظر في الفرضية القائلة بأن النمو بديهيا مطلوب للفقراء وبغض النظر عما يحدث في مجال تحقيق الإنصاف.

- فمن الخطأ الافتراض بأن ارتفاع متوسط الدخل يؤدي بطريقة تلقائية إلى التقليل من الفقر. ولا يتفق الجميع مع إيمان بعض المحللين بقدرة النمو على التخفيف من حدة الفقر. فارتفاع اللامساواة لا يضر بالفقراء فحسب، وإنما يهدد أيضا النمو الاقتصادي، ويؤدي أحيانا إلى تأجيل تحقيق السياسات الإصلاحية التي طال انتظارها.
- وعليه، فالإنصاف مطلوب للفقير لأنه مطلوب للنمو. إلا أن النمو وحده ليس الحل، ولا يمكن قياس تأثيره، أو إضفاء طابع الاستدامة عليه إلا حينما يساهم الفقراء في عملية النمو الاقتصادي، ويشاركون فيها، ويستفيدون من نتائجها.

- تستند المقاربة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الاستراتيجات المناصرة للفقراء إلى مذكرة السياسات Policy Note لعام 2002، بعنوان "دور السياسات الاقتصادية في التقليل من حدة الفقر".

- تركز هذه الوثيقة على كيفية توالد النمو، وعلى مدى اتسام هذه العملية بالإنصاف، وهي تبدي اهتماماً خاصاً بالفرص الاقتصادية المتوافرة للفقراء، وإمكانية حصولهم على الأصول، والموارد، والعملٍ الذي يمكنهم من تأمين مستوى لائق من الحياة المادية، مما يطرح أمامهم مجالاً واسعاً من الخيارات فيما يتعلق بالتنمية البشرية.

- وتتبنى هذه الوثيقة موقفاً يرى أنه إذا كان مقدراً للبلدان النجاح في خفض معدلات الفقر إلى النصف فإن النمو السريع أساسي بالضرورة. إلا أنه أصبح النمو أكثر إنصافاً- بمعنى أن يرتفع دخل الفقراء بمعدلات أسرع من المتوسط- ستنعم البلدان بفرص أفضل لتحقيق هذا الهدف.

- هناك حاجة إلى أن تكون استراتيجية النمو "المبنية على الإنصاف" سريعة بما يكفي لتحسين الوضع "المطلق" للفقراء، ومنصفة بما فيه الكفاية للنهوض بأوضاعهم "النسبية"؛ وهو الأمر الذي يفضل تحقيقه في بداية عملية النمو (من خلال الإصلاح الزراعي، أو مجانية التعليم الأساسي على سبيل المثال)، أو بواسطة تخفيض مظاهر عدم المساواة الكبيرة على مر الزمن (مثل رفع الأجور عن طريق توليد فرص عمل واسعة في صفوف العمال ذوي المهارات المحدودة) .

- يمكن تحقيق "النمو المستند إلى الإنصاف" من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، تعتمد بالضرورة على الظروف الخاصة بكل بلد. وبصفة عامة، لو كان على النمو أن يقلل من حدة الفقر فورياً، عليه أن يتبنى نمطاً لتوجيه الموارد بأسلوب غير تناسبي بحيث تصل إلى القطاعات التي يعمل بها الفقراء وإلى المناطق التي يعيشون فيها أو إلى عوامل الإنتاج التي يمتلكونها.
- والاستراتيجية التي تضع صوب أعينها مثل هذا الهدف المباشر، يجب أن يدفعها الإنصاف في مراحلها الأولى، كما ينبغي أن تميل إلى التأثير من أسفل إلى أعلى، مع الوصول مباشرة إلى الفقراء أينما وجدوا.

- يتمثل الهدف طويل الأمد لأي تنمية، في تحريك قوة العمل- وخاصة العاملين من الفقراء- خارج القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والمناطق ذات الموارد المحدودة، ومجالات العمل التي تتطلب مهارات قليلة.
- لقد نجحت استراتيجيات استبدال الواردات في إحداث هذا التأثير بالنسبة لبعض البلدان في الماضي. كما أثبتت بعض الاستراتيجيات الحالية التي تركز على تصدير السلع المصنعة قدرتها على النجاح. ولكن، من غير المرجح أن ينخفض انتشار عدم المساواة على الأمد القصير، إذا أنه قد يزداد.

- عند تناول أثر سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف، لا بد من التمعن بطريقة مباشرة في تلك القضايا الحيوية التي يمثلها النمو واللامساواة، والتفاعل بينهما .

- وتركز استراتيجيات النمو المناصرة للفقراء على تطوير الادخار المحلي والاستثمار (بدلاً من التركيز التقليدي على كفاءة التخصيص واستقرار الأسعار)، مع استخدام الاستثمار العام كحافز للاستثمار الخاص.

- ويعني ذلك ضمنياً قيام الدولة بدور أكثر نشاطاً في مجال السياسات، مع توافر قاعدة أوسع للعائد، تمكن من تمويل النفقات الرأسمالية، وتوجيهها لأغراض التقليل من الفقر.

- مسألة تحريرا لتجارة مقارنة بالتحرير المالي، من شأن الانفتاح التجاري أن يحدث تأثيراً أكثر إيجابية على كل من النمو والتقليل من حدة الفقر. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مزج سياسات تحرير التجارة بسياسات استبدال الواردات. ففي حالة عدم استكمال تحرير التجارة بإجراءات أخرى إيجابية- مثل تطوير البنية الأساسية في الريف، أو تمويل التنمية الزراعية، أو توفير القروض المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة- يمكن لعدم المساواة أن تتفاقم، ويتم تجاهل الفقراء، خاصة فقراء الريف، وحتى تكون النتيجة أكثر فعالية، ينبغي تصميم إجراءات تحرير التجارة بحذر، والتنسيق بين هذه السياسة واستراتيجية إيجابية في مجال الصناعة.

2. توسيع الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية:

- لقد توصل البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى نتيجة مبدئية أساسية، ألا وهي الحاجة للتعامل مع السياسات المالية بطريقة أكثر إيجابية للتوسع في اتجاه النمو، والاستثمار العام الموجه للفقراء.
- لقد توصل العديد من دراسات الحالة التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا إلى أن النفقات الرأسمالية تمثل نسبة صغيرة من إجمالي النفقات الحكومية. ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى 9% فقط بينما تبلغ هذه النسبة 24% في شرق وجنوبي شرق آسيا. كما ترتفع في فيتنام– على وجه الخصوص إلى 32%.

- إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة Crowding-In تدفق الاستثمار الخاص، حينما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة. إن تلبية الاحتياجات الكلية من خلال الاستثمار العام لا تؤدي فقط إلى تسريع شفاء الاقتصاد الراكد، بل أيضاً إلى التخفيف من القيود التي تواجه النمو على المدى الطويل. إلا أنه لا ينبغي افتراض المزاحمة بشكل آلي، فهناك حاجة إلى تصميم السياسيات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية العامة بشكل حذر، على أن تكون جزءً من استراتيجية تستند إلى مفهوم جيد لدعم النمو والفقراء.

- ومن شأن مضاعفة الإنفاق على الاستثمار العام أن يكتسب أهمية في حالة مساهمة هذا الاستثمار في رفع إنتاجية كل من العمل ورأس المال. ويمثل ارتفاع الميل الهامشي للاستهلاك في البلدان النامية. كذلك، تتزايد قوة تأثير مضاعفة الاستثمار العام حينما يكون هناك فائضاً في القدرة الاقتصادية مع تمتع الأسر المعيشية بسيولة محدودة، كما هو الحال في عديد من البلدان النامية.

- يتمثل القلق المشترك لدى رجال الاقتصاد الذين يتبنون "إجماع واشنطن" في أنه كلما ازداد الاستثمار العام، ازداد بدوره العجز العام، وهو ما يؤدي على معدلات أكبر من التضخم، وانخفاض سعر تحويل العملات، وارتفاع نسبة الفوائد الحقيقية.
- لا تتضمن الأدبيات أدلة كثيرة حول قيام الاستثمار العام بدور طارد Growding Out للاستثمار الخاص بسبب التغيير في سعر الفائدة أو في سعر التحويل.

- كما أن المضاعفات تظل كبيرة، ويمكن التقليل من قوة الطرد، حينما يصاحب سياسات رفع قيمة الاستثمار العام توسع نقودي معتدل.
- كما يمكن أن يلعب الاستثمار دوراً قوياً في إعادة تخصيص الموارد العامة للتقليل من حدة الفقر. فعلى سبيل المثال، لجأت الصين إلى الاستثمار العام- كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر- لتوصيل التمويل إلى المناطق الأكثر فقراً الواقعة في غرب البلاد، والتي كانت قد تجاهلتها القفزة الاقتصادية التي ركزت على المحافظات الساحلية الغنية.

3. استكمال السياسات المالية بتبني أهداف تضخمية أقل تقييداً، وإصلاحات في القطاع المالي:

- انخفض متوسط معدل التضخم في الدول النامية بصفة عامة خلال العقد الماضي إلى أدنى مستوياته منذ الستينات. ولا توجد سوى حماية محدودة في بعض هذه البلدان من تبعات انكماش الأسعار.
- فحتى في البلدان التي نجحت نسبياً مثل الصين وفيتنام، كان يعزى استهداف خفض التضخم إلى القلق من الآثار التي قد تتسبب فيها زعزعة الاستقرار بسبب سياسات التحرر المالي. بالإضافة بالطبع إلى العوامل المرتبطة بالعرض. ففي الصين، يساهم تحرير التجارة في انخفاض الأسعار، إلى جانب القدرة الزائدة لبعض المنشآت المملوكة للدولة، وإلى قطاع واسع من العمالة الزائدة في المناطق الريفية.

- غير أن الخطر المتمثل في انكماش الأسعار– في حالة استمرار هذه الظاهرة– من شأنه أن يؤدي إلى انخفاضٍ حلزوني في الأسعار، والمكاسب، والدخول؛ هذا الانخفاض المدعوم ذاتيا، يجعل مهمة صانعي السياسات في تحرير الاقتصاد مهمة صعبة. ذلك أن السياسة النقودية تصبح حينذاك غير قابلة للتطبيق لأن الاقتصاد يكون قد غرق داخل "فخ السيولة" Liquidity Trap. وبالتالي، من الأفضل منع انكماشٍ الأسعار بدلاً من محاولة محاربة الظاهرة حينما تكون قد أصبحت أمراً مزمناً. فالسياسات المالية تكتسب مزيداً من المصداقية في التغلب على الصعوبات حينما تكون راسخة.

- يوصي أنصار السياسة الليبرالية الجديدة صانعي السياسات الوطنيين بالتمسك بمعدلات التضخم فيما بين صفر–5%، على الرغم من عدم وجود أدلة على أن ارتفاعِ معدلات التضخم عن هذه النسبة، أو حتى تخطيها نسبة 10%، يؤثر سلبا على النمو. فعلى سبيل المثال، كانت أسرع فترة نمو للاقتصاد الإندونيسي في السبعينات حينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 7.7%. وفي الفترة نفسها، كان يبلغ متوسط معدل التضخم 17%. وبلغ متوسط معدل التضخم في الصين خلال الفترة من 1990 إلى 2001 نسبة 8% ولكنه ارتفع إلى ما يقرب من 9%.

- أما في سيريلانكا، فإن التضخم– وخاصة ارتفاع أسعار السلع الغذائية– قد بلغ معدلات أكبر في فترات النمو والتقليل من حدة الفقر. ومن الأرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى أثر إيجابي بالنسبة للفقراء فيما يتعلق بمنتجي الغذاء في المناطق الريفية.
- وعلى الرغم من أن الإرخاء الزائد في استهداف التضخم أمر غير محبذ لما يمثله من خطر على استقرار الاقتصاد الكلي، لا بد من توقع حدوث درجة ما من التضخم المصاحب للنمو الاقتصادي. ومن شأن ذلك تسهيل عملية تكيف الأسعار النسبية من أجل إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير الربحية إلى القطاعات الربحية.

- تشير خبرات البلدان في آسيا إلى أنه حينما يتم إدارة عملية الإصلاح بطريقة سليمة، يساهم ذلك في إحداث تحسينات قوية بالنمو الاقتصادي ومستويات الفقر. أما عمليات الإصلاح التي يتم إدارتها بطريقة ضعيفة والتي تنعكس في الأزمات المالية، فهي تضر بالنمو الاقتصادي، مع توليدها لآثار سلبية على معدلات الفقر.

4. التنمية الزراعية والريفية:

- تظل الزراعة في عدد من البلدان العربية قطاعاً اقتصادياً مهماً، خاصة في مجال التوظيف. إذ أن أغلبية سبل حياة الفقراء مرتبطة بهذا القطاع. وبالتالي، تظل التنمية الزراعية والتنمية الريفية بصفة عامة، قضية حيوية للتقليل من حدة الفقر.
- لقد قامت بلدان حققت أكبر النجاحات في فترات معينة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر– مثل الصين، وإندونيسيا، وفيتنام– بالتركيز على التنمية الزراعية والريفية. وقد بدأت فترات الانتقال الاقتصادي بالنسبة للصين وفيتنام مع عمليات الإصلاح الزراعي.

- كما ارتبط عمق النجاح المبكر لإندونيسيا في خفض معدلات الفقر بطريقة ملفتة للانتباه مع توجيه الموارد إلى المناطق الريفية في مجالات مثل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. كذلك، حققت بنجلاديش أسرع معدل في الحد من الفقر في التسعينات. ويعود ذلك أساساً إلى الدفعة التي طرأت بفعل ارتفاع الدخول الزراعية.
- والجدير بالذكر، أن الأقطار التي حققت أفضل التقدم في مواجهة الفقر قد ركزت جهودها على التنمية الزراعية والريفية.

- تشير تجارب الصين وفيتنام بوضوح إلى استراتيجية واحدة على الأقل من الاستراتيجيات الناجحة التي يستطيع العديد من البلدان النامية تبنيها لتحقيق نمط سريع من النمو الموالي للفقراء في المراحل المبكرة لعملية التنمية. وعلى العكس، تبين خبرات كمبوديا ونيبال أن معدل التخفيف من حدة الفقر يصبح بطيئاً في حالة عدم تحفيز النمو في مجال الزراعة. ففي البلدين يعيش أغلب الفقراء في المناطق الريفية، وترتبط سبل عيشهم مباشرة بالزراعة. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة نسبة 1.8% في كمبوديا ونسبة 2.6% في نيبال خلال الفترة 1990-2001. أما النمو الصناعي، فقد كان أسرع بالنسبة للبلدين، إلا أن قاعدته كانت ضيقة، ومستندة أساساً إلى قطاع صغير لتصدير الملابس والمنسوجات.

5. توليد فرص عمل واسعة للتخفيف من حدة الفقر:

- يتوقف توليد فرص عمل واسعة على طبيعة النمو، وخاصة مدى وصوله إلى المناطق والقطاعات التي يتركز فيها الفقراء، حيث يستعملون فيها وسائل الإنتاج التي يمتلكونها. ويعني هذا ضمنيا أنه يجب أن يتسم النمو بتكثيف فرص العمل. غير أن ذلك وحده لا يكفي، حيث أن كثيراً ما تكون القطاعات المعتمدة على العمالة المكثفة هي التي تقدم أدنى الأجور.

- كما يوجد شرط أساسي آخر يتمثل في زيادة دخل الفقراء من خلال إطلاق إنتاجيتهم، سواء من خلال رفع هذه الإنتاجية في مجالات مثل الزراعة حيث يتواجد الفقراء، أو بنقلهم إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى، مثل الصناعة. وبالتالي، تقع على السياسات العامة مسؤولية تخصيص الموارد لبعض القطاعات من أجل زيادة إنتاجيتها ونموها، وذلك استكمالاً لسياسات الاقتصاد الكلي والتكيف.

6. تطبيق استراتيجية تجارية وصناعية مؤيدة للفقراء:

- لقد اختلط تأثير تحرير التجارة على الفقر في بلدان منطقة المحيط الهادئ بآسيا التي يشملها البرنامج. توصي الدراسات– بصفة عامة– أن يتم التعامل مع هذا التحرير بطريقة متأنية، مع استكماله بمنح بعض الحماية للإنتاج المحلي، وتعزيز التصدير. كما ينادي العديد من الدراسات أن يتم ربط السياسات التجارية باستراتيجية صناعية إيجابية بهدف تعظيم الفوائد لصالح التنمية.

- لم تصل الفوائد الشهيرة لتحرير التجارة إلى الفقراء، وخاصة الذين ينتمون إلى المناطق الريفية، في كثير من البلدان التي قام البرنامج الإقليمي بتغطيتها. ومع وجود ما يشير إلى أن النهوض بالتصدير كان مفيدا للفلاحين. في فيتنام على سبيل المثال، كان التأثير أكثر وضوحاً في المناطق الريفية الأكثر تقدماً، والتي أنتجت أغلبية السلع القابلة للتصدير.
- تم توزيع الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة- بصفة عامة- بطريقة غير متساوية. وبالتالي، تنادي دراسات الحالة بتدخلات لصالح الفقراء من شأنها تعويضهم- على أقل تقدير- عن الآثار العكسية للتحرير. وقد تتراوح تلك التدخلات بين ما هو أقلها إثارة للجدل، مثل النهوض بالتأمين الاجتماعي، والحلول التقليدية مثل توفير السلع العامة والتنمية الزراعية، وصولاً إلى أكثر السياسات الصناعية إثارة للجدل.

- تعزى تفسير التوزيع غير المتساوي لفوائد التجارة جزئياً إلى غياب العرض من جهة المزارعين الأكثر فقراً والمنشآت الصغيرة عندما سمح تنامي التجارة باتساع الفرص الاقتصادية. وترتبط المشكلة بصفة خاصة بالمناطق الريفية حيث لا توجد بنية أساسية، مع غياب القروض، وقنوات التسويق، والخدمات العامة. ينبغي أن تتجه استراتيجيات التقليل من الفقر لمعالجة هذه النواقص.

- كما تتمثل المشكلة من جهة أخرى في التوزيع غير المتساوي للفوائد فيما بين البلدان. تظل بعض الأقطار حذرة فيما يتعلق بفتح اقتصادياتها بطريقة كاملة لخوفها من الآثار المدمرة المحتملة على القطاعات الصناعية والزراعية، خاصة لو بقيت أسواق البلدان الصناعية محمية من صادرات السلع الزراعية والصناعات كثيفة العمالة بالبلدان النامية.

استراتيجيات الحد من الفقر

- يمكن تناول موضوع القضاء على الفقر من وجهة نظر الرفاهية، أو الاقتصاد أو رأس المال البشري. وتشمل مقاربة الرفاهية إجراء تحويلات مباشرة للأكثر احتياجا، أما من خلال التحويلات النقدية أو الخدمات والسلع المدعمة. وتركز المقاربة الاقتصادية على المشاريع التجريبية المصممة من أجل تحسين دخول الفقراء.
- وأخيراً، تهدف مقاربة رأس المال البشري إلى رفع قدرة الفقراء على الكسب عن طريق زيادة إنتاجيتهم من خلال برامج التغذية والصحة والتعليم والتدريب. وتسعى المجموعتان الأخيرتان من الاستراتيجيات إلى إحداث تغييرات في خصائص الفقراء.

- وهناك العديد من المزايا في السياسات التي تهدف إلى تغيير خصائصِ الفقراء، أولها أن تلك السياسات التي تنجح في تغيير الخصائص، تنجح أيضا في إزالة مسببات الفقر وليس فقط التقليل من آثاره. ثانياً، قد تكون تلك المشروعات أقل تكلفة على المدى الطويل، في سعيها لرفع إنتاجية الأسر المعيشية الفقيرة.

- ونركز في هذا الفصل على المشاريع التجريبية المكملة في مجال الرفاهية، والمستندة إلى رأس المال البشري للقضاء على الفقر.

أولاً– جدول أعمال للتقليل من الفقر:

- ومن أجل وضع جدول أعمال مستقبلي لخفض الفقر من المفيد استخدام تصنيف سن (Sen, 1993) للفقر كالآتي:

- الفرصة: العجز عن الوصول لأسواق العمل والحصول على فرص التشغيل والموارد الإنتاجية؛ القيود على الحراك وخاصة في حالة النساء، وازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمع بين الواجبات المنزلية والأنشطة الإنتاجية وإدارة موارد المجتمع المحلي.

- القدرة: غياب إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

- الأمن: التأثر بالمخاطر الاقتصادية والعنف المدني والمنزلي؛ و
- التمكين: أن يكون لا صوت ولا قوة لهم على مستوى الأسر المعيشية والمجتمع المحلي وعلى المستوى القومي.

- لابد إذن لأي استراتيجية تسعى إلى التقليل من الفقر أن تشمل سياسات ومشروعات تجريبية خاصة ببرامج لمساعدة الفقراء على التغلب على كل هذه الأبعاد.

1. استراتيجيات رأس المال البشري:

- على المدى القصير، يمكن تحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل أكبر والمساهمة في زيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل، من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فرص حصولهم على الموارد، بما في ذلك المعلومات وفرص الائتمان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على توظيف أو أصول إنتاجية، وتعزيز مكافآتهم عن الأنشطة الإنتاجية. ومن المرجح أن يكون الأثر الأكبر على المدى الطويل للاستثمار في مجال رأس المال البشري– الصحة والتعليم.

- نوصي بالإجراءات التالية لتراكم رأس المال البشري:

- تحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص تكوين رأس المال البشري للفقراء. ويعتبر دعم القضاء على الأمية ومعدلات التسرب من الدراسة بين الفقراء أكثر أهداف التنمية أهمية. لابد من التنفيذ السريع للسياسات الجديرة بالثناء المصممة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، بالأخذ في الاعتبار المعوقات الثقافية والتقليدية.

- لابد من بذل الجهود للاستمرار في التوسع في التعليم العام، خاصة في المناطق الريفية وبين الفتيات.

- خفض عمالة الأطفال (وبالتالي التسرب من المدارس) من خلال المشاريع التجريبية المباشرة، على سبيل المثال، تنفيذ برنامج لتقديم وجبة غذاء للأطفال في المناطق الفقيرة يهدف إلى تحسين الانتظام في الذهاب إلى المدرسة ويقلل أيضا من الحرمان الغذائي.

- توفير تعليم ثانوي مرتفع النوعية ويتجاوب مع احتياجات السوق. فالتعليم الثانوي يساعد على زيادة القدرة على الكسب، ولكن فقط في حالة ما إذا كانت المهارات التي توفرها المدرسة مطلوبة من جهة سوق العمل.

- إعادة تخصيص نفقات الصحة العامة نحو تنفيذ برامج الرعاية الصحية.

- لابد من مد التغطية التأمينية وإعادة النظر في خطط التأمين الصحي للأرامل والمعالين. ومن شأن التغطية الممتدة أن تتطلب من هيئة التأمين الصحي إبرام اتفاقيات جديدة مع المستشفيات والأطباء من أجل توفير الرعاية الصحة الإضافية المطلوبة.

- لابد من تصميم وتنفيذ برنامج قوي لتحسين تغذية المجموعات المهمشة والتركيز على حماية الأطفال بالذات.

- إن مد خدمات البنية التحتية مثل مياه الشرب النقية والصرف المحسن إلى المناطق التي ينتشر بها الفقر، هي وسيلة فعالة لتحسين الوضع الصحي للأفراد وبالتالي التقليل من الفقر.

- هناك حاجة إلى مشاريع تجريبية لتجنب ارتفاع معدلات الخصوبة التي يختبرها الفقراء، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات صحية أفضل وتقديم حوافز للأسر المعيشية الفقيرة لإرسال أبنائهم إلى المدارس.

2. استراتيجيات الرفاهية الاجتماعية:

- هناك مجموعتان عريضتان من السكان في حاجة إلى اهتمام خاص وهما: غير القادرين على العمل، والمعرضين بشكل مؤقت لفقدان مصدر رزقهم. وتحتاج المجموعة الأولى إلى نظام للتحويلات يضمن لها مستوى لائق من المعيشة. أما المجموعة الثانية، فأفضل وسيلة لخدمتها هي تقديم مجموعة متنوعة من شبكات الأمان.

3. التوازن الإقليمي:

- ضمان إعادة تقييم التفاوتات الإقليمية في الدخول والفرص والخدمات.

4. الرصد والتقييم:

- لضمان نجاح استراتيجية خفض الفقر لابد من مقاربة لرصد وتقييم الإنجازات في استراتيجية التنفيذ وذلك بشكل منتظم. ولضمان تحقيق الأهداف، لابد من إرساء قواعد نظام شامل لرصد الفقر من أجل مساعدة صانعي السياسات على متابعة الإنجازات وتكييف الإجراءات حتى تصبح أكثر فعالية وتأثيراً.

- النظر في إمكانية إجراء مسوح سنوية للأسر المعيشية باستخدام عينات أصغر حجماً .
- التأكد من أن العينة ممثلة إقليمياً .
- المبادرة بإجراء مسح صغير (Panel Survey) من أجل تتبع التغيرات في الأوضاع المعيشية.

➢ مراجعة الاستبيان لإضافة بعض الأسئلة في المجالات التحليلية غير الممثلة بشكل كاف مثل الرعاية والنتائج الصحية، القياسات الأنثروجولوجية واستخدام أفراد الأسرة لوقتهم.

➢ تحسين النوعية والتغطية الإقليمية للبيانات الخاصة بالعمالة والزراعة والصناعة والبيانات الاقتصادية الكلية.

ثانياً- آليات الاستهداف:

- لابد أن تستند المشاريع التجريبية الناجحة والقابلة للتنفيذ من الناحية المالية الهادفة التي تسعى إلى خفض الفقر إلى آلية لضمان توصيل المساعدة المقدمة للفقراء. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لكافة أشكال الاستراتيجيات هو خفض الفقر، إلا أنه من المرجح أن تفيد أيضاً بعض المجموعات من غير الفقراء. ونظراً لأن التمويل المتوفر لتلك البرامج محدود، لابد من اتخاذ بعض الخطوات لضمان وصول المزايا الموجهة للفقراء. ومن المفيد في هذا الصدد التمييز بين الاستهداف المباشر واستهداف الخصائص.

- يحدد الاستهداف المباشر بوضوح الأسر المعيشية كفقيرة أو غير فقيرة، فيقد المزايا للمجموعة الأولى ويمنعها عن الثانية. ويتوقف شكل الاستهداف على قدرة الحكومات على تحديد الفقراء المهمشين. فإذا أمكن تحديد الفقراء على المستوى الفردي أو مستوى الأسرة المعيشية، يمكن أن تساهم مبالغ التحويلات أو أي شكل آخر من أشكال الدعم المباشر في التقليل من هشاشتهم.
- تبقى هناك مشكلة واحدة خاصة بالاستهداف المباشر، ألا وهي أن بناء "الشبكة" المطلوبة لتحديد الفقراء باهظ من حيث التكلفة.

- وإذا كان تقديم الدعم المباشر للفقراء الهشيين غير قابل للتنفيذ، قد يستدعي الأمر التدخل على أساس خصائص الفقراء. وهو ما يسمى باستهداف الخصائص. فعلى سبيل المثال، إذا كان الفقراء يتمركزون في مناطق أو أقاليم معينة، يمكن زيادة الخدمات العامة لتلك المناطق. إلا أن مقاربة استهداف الخصائص تنطوي على نقيضتين أولهما أن بعض الأسر المعيشية الفقيرة قد لا يكون لها نفس خصائص الفقراء وعلى ذلك، قد يصلها بعض المزايا. ثانيا، قد لا يكون لكافة الأسر المعيشية الفقيرة الخصائص اللازمة للاستفادة من المشاريع التجريبية، وعلى هذا الأساس قد يصعب الوصول إليها (نقص التغطية). إن نجاح استهداف الخصائص يتوقف على قدرة مصممي البرامج على التقليل من هذا التسرب.

1. الاستهداف وفقاً للمنطقة الجغرافية.
2. استهداف الخصائص.
3. الاستهداف وفقاً لحالة السكن.

تقرير حول رسم استراتيجية الحد من الفقر في سوريا (2005)

النتائج الأساسية:

- في عام 2003-2004 لم يتمكن حوالي 2 مليون سوري (11.4% من السكان) من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية. وباستخدام خطوط الانفاق للفقر الخاصة بالأسرة المعيشية، يرتفع الفقر الإجمالي في سوريا إلى 30% ليشمل 5.3 مليون شخص، بالإضافة، يحدد التقرير ثمان اتجاهات وخصائص أخرى تتعلق بالتغيرات في نطاق وتوزيع الفقر في سوريا خلال الفترة من 1996 إلى 2004 وهي كالتالي:

- انتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية (62% في المناطق الريفية)، كانت أكثر الاختلافات اقليمية، إذ ارتفعت معدلات وعمق وحدة الفقر في الإقليم الشمالي الشرقي (إدلب، حلب، الرقا، ديرالزور والحسكة)، بشقيه الريفي والحضري. أما الإقليم الجنوبي، فقد تميز بانخفاض مستويات الفقر، وإقليم الوسط والساحل بمستويات متوسطة من الفقر.

- تراجعت معدلات الفقر بين الأعوام 1996-1997 و2003-2004 في سوريا بشكل عام، إلا أن الأنماط الإقليمية كانت ايضا مختلفة. فقد تراجعت معدلات الفقر سريعا في الإقليم الجنوبية وإقليم الوسط خاصة في المناطق الريفية، وبلغ الانخفاض مستويات متوسطة في المناطق الحضرية في الأقاليم الساحلية وأقاليم الشمال الشرقي، وتزايد الفقر في الأجزاء الريفية من هذه الأقاليم.

- على المستوى القومي، لم يكن النمو موالياً للفقراء، فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء (فوق العشير الثالث في توزيع الإنفاق) من نتائج النمو الاقتصادي أكثر نسبيا من غير الفقراء. كما ارتفعت اللامساواة في سوريا بشكل عام بين الأعوام 1997 إلى 2004 (ارتفع مؤشر جيني من 0.33 إلى 0.37). وفي عام 2003-2004 ، استهلك الـ 20% الأدنى من السكان 7% فقط من كافة الانفاق في سوريا، واستهلك الـ 20% الأكثر ثراء 45% .

- ومرة أخرى، تكتسب الاختلافات الإقليمية أهمية: فقد تحسنت اللامساواة في المناطق الريفية للإقليم الجنوبي بينما ازدادت سوءا في المناطق الريفية للإقليم الشمالي الشرقي، غير أن الاختلافات الريفية الحضرية كانت أيضا ملحوظة إذ ارتفعت اللامساواة بشكل كبير بالمناطق الحضرية ولكنها لم تتغير في المناطق الريفية.

- يعتبر الفقر في سوريا ضحل بحيث يتجمع الجانب الأعظم من الفقراء تحت خط الأفقر مباشرة. ويقدر نصيب الفرد من العجز السنوي للفقر بـ 30.6 ليرة سورية.

- يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفقر في سوريا إذ أن أكثر من 18% من السكان الفقراء أميون. ووصل الفقر إلى أعلى معدلاته وأكثرهما عمقا وحدة بين هؤلاء الأشخاص، كما ارتبط الفقر عكسيا بمستويات التعليم: فمن شأن أي تحسن وأن كان متوسطا، في التعليم أن يقلل من صفوف الفقراء. وكانت الاختلافات في نسبة الفقراء فيما يتعلق بالحالة التعليمية واسعة فتراوحت بين 11.7% بين الأميين في المناطق الحضرية، إلى 1.5% فقط بين خريجي الجامعة، أما المعدلات المقابلة في المناطق الريفية فقد كانت 16.5% و5% على التوالي. كما عزز الفقر من نقص التعليم مما أدى إلى دائرة مفرغة من الفقر وتدنى التعليم.

- تفاعل الفقر مع النوع الاجتماعي لينتج فجوات واسعة في مستويات القيد بالمدارس بين الفقراء، ونتيجة لذلك، لوحظت معدلات منخفضة للغاية لالتحاق الفتيات بالمدارس، والمرجح أن تكون الفتيات في الأسر المعيشية الفقيرة بالمناطق الريفية من الأميات بصرف النظر عن نوع رب الأسرة المعيشية.

- أما من حيث الحالة العملية، فقد وصلت معدلات الفقر إلى أقصاها بين العاملين لحسابهم في أنشطة هامشية وغير ماهرة أو بين العاملين الذين لا يتقاضون أجرا. وكان نصيب الزراعة والتشييد متضخما (بالمقارنة بنصيبهما من السكان) بين المجموعات الفقيرة.

- علاوة على ذلك، من المرجح أن يعمل الفقراء في القطاع غير الرسمي الذي يوظف 48% منهم. وارتبطت معدلات البطالة بالفقر إذ كانت معدلات الفقر بين العاطلين أكثر ارتفاعا عن المتوسط في المناطق الحضرية.

- من المرجح أن تكون الأرامل التي تعيل أطفالاً فقيرات. ويمكن على هذا الأساس استهدافن كإحدى المجموعات الهشة.

يشير عرض الاقتصاد الكلي إلى مصدرين أساسيين للقلق وهما كالتالي:

- بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو واعتماده على الطلب الأجنبي الصافي غير المستدام (من المتوقع أن تقل الصادرات النفطية على مدى العقد القادم)، لا تزال مساهمة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي متواضعة للغاية وهي إشارة إلى ضعف إنتاجيته.

- يؤثر غياب النمو على سوق العمل. فلم تتسع فرص التوظيف بشكل كاف يسمح باستيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل. ويعاني سوق العمل من "مازق مزدوج": فمن ناحية العرض غذت المعدلات المرتفعة من النمو السكاني للنمو السريع لقوة العمل. وعلى جانب الطلب، أدى النمو غير الكاف إلى نمو متواضع للغاية في الوظائف.

- وعلى المستوى القومي، لم يكن النمو موالياً للفقراء. تشير معامل جيني كمقياس ملخص للامساواة، إلى أن نصيب الفرد من اللامساواة بين الأعوام 1996-1997 و2003-2004 قد ارتفع 11% خلال الفترة (زيادة سنوية قدرها 1.5%) مما أدى إلى زيادة انحراف منحنى لورنس. وبالنظر إلى معدل النمو الملاحظ، كان يمكن للفقر أن ينخفض بحوالي 5.9 نقاط مئوية إذا استمر توزيع الدخل بدون تغير.

- كانت هناك ثلاثة أنماط متميزة من التغيرات الإقليمية في توزيع الدخل أدت بدورها إلى اختلافات واسعة في نتائج الفقر بين الأقاليم كالآتي:

- في كافة الأقاليم الحضرية باستثناء المناطق الساحلية، ارتفع نصيب الفرد من الانفاق في العشيرات الأدنى من توزيع الإنفاق بمعدل أقل من المتوسط.

- كان للأقاليم الريفية بالجنوب والحضرية بالساحل أنماطٍ نمو مختلفة تماماً. فقد صاحبت الزيادة في نصيب الفرد من الانفاق توزيعا أفضل للدخل مما أدى في نهاية الأمر إلى انخفاض الفقر.

- يتواجد النمط الثالث بالإقليم الشمالي الشرقي ويمزج بين انخفاض في نصيب الفرد من الانفاق وتٍردى في توزيع الدخل، وقد ساهم العاملان في ازدياد مستويات الفقر سوءا.

- كما ذكرنا من قبل، يعتبر الفقر ضحل نسبياً في سوريا، مما يعني أن أية تغيرات في النمو والتوزيع أو أحدهما قد يكون له آثار هامة على أعداد الفقراء. وبالمثل، فإن أي خفض في مخاطر النمو من شأنه أن يدفع بأعداد كبيرة من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدي إلى تقلبات معنويةٍ في نسبة الفقراء. إذن، يمكن لانخفاض إلنمو الاقتصادي أن يؤثر سلبا على الفقر، إذا ارتفعت مرونة الفقر نسبيا بالنسبة للنمو.

- لقد كانت مرونة الفقر بالنسبة لمتوسط الانفاق ومؤشر اللامساواة أقل (بشكل مطلق) بالنسبة للإقليم الشمالي الشرقي، يليه الإقليم الساحلي حيث وصل الفقر إلى أعلى مستوياته.

- ونتيجة لذلك، حتى إذا كان باستطاعة الأقاليم الشمالية الشرقية أن تحقق نفس معدلات النمو كأقاليم الوسط، لم أمكن خفض الفقر بنفس الدرجة، بالإضافة، وصلت مرونة الفقر إلى أدنى مستوياتها بالأقاليم الشمالية الشرقية والساحليةٍ، ليس فقط فيما يتعلق بالتغيرات في متوسط الانفاق، ولكن ايضا بتغيرات اللامساواة، ويدل ذلك على أن أثر النمو على الانفاق أو على التوزيع الأكثر إنصافا كان اقل بالمقارنة بالأقاليم الأخرى.

الدلالات الاستراتيجيات للحد من الفقر

- لا بد لصانعي السياسات في سوريا أن يأخذوا بعين الاعتبار خصائص الفقر في سعيهم نحو صياغة استراتيجية للحد من الفقر. ويبقى السؤال: كيف؟

- تحبذ التوصيات الخاصة بالسياسات في هذه الدراسة تبني سياسات مالية أكثر توسعا وتركيزا على الاستثمار، وسياسات نقدية أكثر مرونة.

- تؤكد التوصيات على أهمية النهوض بالمدخرات المحلية والاستثمار (بدلاً من التركيز المحافظ على كفاءة التخصيص وتثبيت الأسعار).

- تركز على استخدام الاستثمار العام كمحفز للاستثمار الخاص. وترمي الدراسة بظلال الشك على قيمة فرض هدف مقيد للتضخم بين صفر و5% يعوق النمو بدلاً من أن يحفزه. وتشير هذه السياسات المالية والنقودية إلى قاعدة أكثر اتساعا للعائد، يمكن من خلالها تمويل الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو غايات الحد من الفقر.

- إحدى أهم التحديات الأخرى هي خلق فرص عمل كافية. فبالرغم من قيمة البرامج متناهية الصغر في المساعدة على رفع دخول متلقي الخدمة المستهدفين، فهي لا يمكن أن تضمن توظيف آمن أو مجزى للجميع.

- ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع أخرى كبيرة ذات أهمية استراتيجية تكون أيضا كثيفة العمالة ومعززة للمهارات.

- هناك حاجة إلى زيادة فاعلية الانفاق العام وزيادة فرص تكوين راس المال للفقراء. ويعتبر دعم مكافحة الأمية ومعدلات التسرب من المدارس بين الفقراء من أهم الأهداف التنموية. وفي هذا الصدد، لا بد من التنفيذ السريع للسياسات الجديرة بالثناء المصممة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها، بالأخذ بعين الاعتبار الحواجز الثقافية والتقليدية التي تعوق ذلك.

- بالإضافة، ونظراً للأثر الكبير للخفض من الأمية على الحد من الفقر في سوريا، لا بد من بذل الجهود للاستمرار في التوسع في تعميم التعليم الابتدائي خاصة في المناطق الريفية وبين الفتيات.

- كما شملت التوصيات أيضاً إعادة تخصيص انفاق الصحة العامة نحو برامج الرعاية الوقائية. لا بد من مد التغطية التأمينية بجانب جهود الإصلاح، كما ينبغي إعادة النظر في خطط التأمين الصحي للأرامل والأطفال. ومن شأنِ التغطية الشاملة أن تتطلب من هيئة التأمين الصحي أن تبرم عقودا جديدة مع المستشفيات والأطباء لتقديم الرعاية الطبية الإضافية.

- ولا بد من تصميم وتنفيذ برنامج لتحسين الحالة الغذائية للمجموعات الهشة على أن يكون التركيز على حماية الأطفال بشكل خاص.

- لتوفير وجبات يومية لأطفال المدارس الابتدائية، فالتغذية من خلال المدارس كوسيلة لاستهداف الفقراء تتميز بالقدرة على تحسين الحالة الغذائية للأطفال وتشجيعهم بشكل غير مباشر على القيد بالمدارس.

- توزيع حصص صغيرة من المواد الغذائية الضرورية على المشاركين في دروس محو الأمية لمساعدتهم على التغلب على نفقات الطعام وتحفيزهم على الانتظام في حضور الدروس.

- يرتبط الفقر بالتقدم في السن والعجز والبطالة. لا بد إذن من تطوير نظم رسمية للأمن الاجتماعي أو توسيع درجة شمولها. وهذه النظم التي تقدم معاشات للمتقدمين في السن وتأمين للبطالة والعجز والصحة ومزايا أخرى للأزواج، من الممكن تطبيقها في كثير من المناطق الحضرية ولا بد من مدها لتشمل غير القادرين عن العمل في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

- الحاجة لضمان إعادة تقييم الاختلافات الإقليمية المتزايدة والتباينات في الدخول والفرص والخدمات: يحتاج الإقليم الشمالي الشرقي إلى دفعة مستمرة فيما يتعلق بالاستثمارات التنموية الفعالة.

- وقد يتضمن ذلك زيادة الخيارات التنظيمية وخيارات التوظف وتحسين الفرص التعليمية وتخفيف الآثار الصحية المرتبطة بالفقر وتحسين تغطية أنظمة الصرف الصحي والمياه. لا بد إذن من تطوير استراتيجيات للحد من الفقر وأدوات السياسات المرتبطة بذلك، بإدماج صورة الفقر الخاصة بكل إقليم أو محافظة أو منطقة باستخدام تحليل مسوحات الأسر المعيشية بالإضافة إلى مؤشرات أخرى غير خاصة بالدخل.

- لضمان نجاح استراتيجية خفض الفقر لا بد من تبني مقاربة منتظمة لرصد وتقييم انجازات استراتيجية التنفيذ. ولضمان تحقيق الأهداف، لا بد من إرساء قواعد نظام شامل لرصد الفقر من أجل مساعدة صانعي السياساتٍ على متابعة الإنجازات وتكييف الإجراءات حتى تصبح أكثر فعالية وتأثيرا.

- في سياق صياغة استراتيجية لمناهضة الفقر قائمة على اساس المنطقة، من المفيد أن يوجه صانعو السياسات في سوريا الخدمات الاجتماعية والاستثمار العام للمناطق العشوائية ومناطق وضع اليد في الحضر. لقد أصبحت مناطق واسعة من السكن العشوائي غير الرسمي (بوضع اليد) في أنحاء كثيرة من العالم مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم.

تقرير حول رسم استراتيجية للحد من الفقر في موريتانيا

- موريتانيا هي من أول الدول التي اعتمدت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر كأحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية لتحقيق أهداف الألفية وعلى رأسها الحد من الفقر وذلك بحدود 2015.

تقييم خطة العمل الأولى 2001-2004

- لم يكن تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية الحد من الفقر مرضياً نظر لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات لم تساهم في الحد من الفقر.

- تم ملاحظة متوسط نمو دون المتوقع (4.6% كمتوسط للفترة مقارنة مع 6% متوقعة)، معدل تضخم عال رابع لسياسات مالية ونقدية توسعية غير صائبة نظرا لاعتمادها على بيانات احصائية غير دقيقة.

- أدت السياسات الاقتصادية إلى عجز يناهز 10% من الناتج المحلي الإجمالي وانهيار الاحتياطي الرسمي (تراوح بين 0.4 إلى 1.3 شهر من الواردات غير النفطية) وزيادة غير مسبوقة في العروض من النقد.

يمكن إرجاع هذا لـ:

- سياسات اقتصادية غير ملائمة بسبب استخدام بيانات غير دقيقة.
- ضعف إنتاجية العوامل.
- قدرة القطاع الخاص المحدودة.
- عدم نجاعة النظام المالي.
- فقر البنية التحتية

- مع ذلك فقد انخفض الفقر من 56.6% في 1990 إلى 46.7% في 2004.

- بالنسبة للتعليم، تم إحراز بعض التقدم فيما يخص الالتحاق بالتعليم ولكن ساء الوضع فيما يتعلق بسنوات البقاء ونوعية الإدارة والتوجيه.

- بالنسبة للصحة تتميز موريتانيا بارتفاع معدلات وفيات الرضع بحدود 1000/78 والأطفال 1000/116 والأمهات 100000/747. هذا راجع لوجود أمراض معدية وأمراض مرتبطة بسوء التغذية.

- فيما يتعلق بالحصول على المياه الصالحة للشرب تحسنت الحالة من حيث القيمة والنوعية، لكنها لا تزال تشكل مصدر قلل في المناطق الريفية حيث بالكاد 14% من الأسر لديها حذفية خاصة.

النتائج الرئيسية

أوجه القصور لها تأثير سلبي على تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر:

- في مجال النمو هناك نقاط ضعف مستمرة كضعف البنية التحتية وقصور الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات الموارد البشرية والمؤسسات.
- في مجال الحصول على الخدمات الأساسية .
- في مجال الحكم الصالح.
- بالإضافة فإن عدم وجود جهاز رصد وتنسيق وتقييم يحد من عملية توفير المعلومات ذات الصلة من أجل تقييم وتوجيه الإجراءات بالإضافة إلى ضعف التنسيق داخل الحكومة نفسها ومع شركائها مما أدى إلى تشتيت الجهود وعدم وجود منهج متكامل وموحد للتنمية.

رؤية جديدة بعيدة المدى من أجل الحد من الفقر

هذه الرؤية ترتكز على الأربع محاور ذات الصلة وهي:

- نحو متسارع والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- ترسيخ تنمية القطاعات المناصرة للفقراء.
- العمل على النهوض بالموارد البشرية.
- تحسين إدارة الحكم وبيئة الأعمال، بالإضافة إلى العمل على بناء جهاز توجيه ورصد وتقييم وتنسيق.

أهداف وأولويات الفترة 2005-2010

من أهداف هذه الفترة:

- خفض معدل الفقر إلى أقل من 35% على المستوى الوطني و45% في المناطق الريفية وأقل من 15% في المناطق الحضرية.
- تحقيق مستوى نمو سنوي بمعدل 10% على مدى الفترة.
- ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي.
- خفض أمية البالغين إلى أقل من 20% .
- زيادة معدلات تغطية الرعاية الصحية
- زيادة معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى 48% في الحضر وإلى 62% في المناطق الريفية.

المراجع العربية

- عبد مولاه، وليد، 2010، برنامج تدريبي حول سياسات العدالة الاجتماعية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2010/12/23-12/19 .
- عبد مولاه، وليد، 2010، برنامج تدريبي حول سياسات العدالة الاجتماعية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2009/12/31-12/27 .
- عبدالقادر علي ، علي ،2010، الإنفاق العام والمساواة في توزيع الدخل، قدمت في مؤتمر حول "دور السياسات الاجتماعية في خفض الفقر"، سوريا .
- بن جليلي، رياض، 2009، برنامج تدريبي حول مؤشرات قياس الفقر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2009/12/24-2009/12/20 .

- تقرير حول رسم استراتيجية للحد من الفقر في سوريا، 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا .
- Islamic Republic of Mauritania: Poverty Redaction Strategy paper, IMF, 2007.